وضع صناعة الملابس الجاهزة بعد تحرير التجارة العالمية ودورها فى التنمية الإقتصادية بمصر

د/ جهاد أحمد نور الدين عباس

مدرس الاقتصاد- قسم الاقتصاد والمالية العامة

كلية التجارة- جامعة مدينة السادات

الملخص:

هناك فرصة كبيرة بالنسبة لمصر فى زيادة صادراتها من هذه الصناعة، وبمعدلات كبيرة مما يساهم فى علاج العجز فى ميزان المدفوعات وزيادة الناتج القومى وحل مشكلة البطالة وزيادة مستوى التوظف، بشرط تبنى إستراتيجية صناعية تركز على صناعة الملابس الجاهزة وتدعمها وتدعم المشروعات الصغيرة العاملة فى هذا المجال.

وبالنظر للقيمة المضافة التى يحققها قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة للإقتصاد القومى نجد أنها تتناقص كما أنها متواضعة ولا تتناسب مع إمكاناته ومقوماته الموجودة بمصر بدءً من المادة الخام وحتى العمالة وهناك فرصة كبيرة لزيادة القيمة المضافة المحققة من هذا القطاع فى حالة إهتمام الدولة به.

تواجه تنمية مشروعات الملابس الجاهزة عدة معوقات تنقسم إلى معوقات داخلية ومعوقات خارجية وتعتبر صناعة الملابس الجاهزة من الصناعات الواعدة والمرشحة لحل العديد من المشاكل الاقتصادية التى تعانى منها مصر بسبب تمتعها بخصائص تناسب ظروف مصر الحالية كونها صناعة كثيفة العمالة ولا تعتمد على

مهارة العمل الفائقة كما أنها تمتاز بإنخفاض تكلفة التكنولوجيا الحديثة نسبياً مقارنةً بالقطاعات الصناعية الأخرى وبالتالى فإنه فى حالة تركيز الدولة على تلك الصناعة والصناعات المغذية والداعمة لها وإزالة المعوقات التى تعترض تنميتها فسوف تستوعب هذه الصناعة أعداداً كبيرةً من العمالة وتساهم فى حل مشكلة البطالة كما أنها ستحقق قيمة مضافة مرتفعة للإقتصاد القومى وسوف تحد من الواردات وتزيد من الصادرات وبالتالى تساهم فى تخفيض عجز الميزان التجارى، وعلى ضوء ما تم عرضه من صعوبات تواجه الصناعة فقد تم عرض بعض السياسات المقترحة والتى تساهم فى القضاء على تلك المشكلات.

Abstract:

There is a great opportunity for Egypt to increase its exports from this industry, and at large rates, which contributes to the treatment of the balance of payments deficit and increase the national output and solve the problem of unemployment and increase the level of employment, provided that the adoption of an industrial strategy focused on the garment industry and support small enterprises operating in this area.

In view of the value added achieved by the textile and garments sector of the national economy, we find that it is decreasing and is modest and does not match its potential and its existing elements in Egypt, from raw material to labor.There is a great opportunity to increase the value added achieved by this sector in case the state is interested in it.

The development of ready-made garments projects faces several obstacles, which are divided into internal and external obstacles. The garment industry is considered one of the most promising industries and candidates for solving many of the economic problems that Egypt suffers because of its characteristics that suit the current conditions of Egypt as it is a labor-intensive industry and does not depend on the skill of the work as it is characterized by the relatively low cost of modern technology compared to other industrial sectors Consequently, if the state focuses on this industry and nutritious and supporting industries and removes the obstacles to its development, this industry will absorb large numbers of labor and contribute to solving the problem of unemployment. The trade balance deficit, and in light of the difficulties presented to the industry has been presented some of the proposed policies that contribute to the elimination of these problems

مقدمة :

تعد صناعة الملابس الجاهزة[١] من أكثر الصناعات التى تناسب ظروف مصر الإقتصادية والإجتماعية وتستطيع المساهمة بشكل كبير فى زيادة الناتج القومى وحل مشكلات البطالة وعجز ميزان المدفوعات، وذلك لكونها صناعة كثيفة العمالة نسبيا وبالتالى فهى لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة حيث أن التكلفة الإستثمارية لفرصة العمل الواحدة بهذه الصناعة منخفضة مقارنة بالعديد من الصناعات الأخرى، ولا تعتمد على تقنيات إنتاجية معقدة كما أن كثيراً من مدخلاتها محلية ومتاحة بالسوق، وعند منحها الإهتمام الكافى والتشجيع من قبل الدولة يمكن أن تساهم بنسبة كبيرة فى زيادة الصادرات المصرية من السلع المصنعة كما يمكنها توفير فرص عمل بتكلفة إستثمارية منخفضة وتصبح أحد أهم مصادر زيادة الناتج القومى والعمالة والصادرات.

وتلعب المشروعات الصغيرة دوراً رئيسياً فى صناعة الملابس الجاهزة فالنسبة الأكبر من حجم إنتاج الملابس الجاهزة وخاصة بالدول النامية يتم إنتاجه بواسطة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وهناك العديد من الدول النامية تحتل صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة فيها الصدارة بالنسبة لحجم الصادرات. فنجد مثلا أن صادرات الملابس الجاهزة فى دولة نامية مثل بنجلاديش عام ٢٠١٤ تمثل حوالى ٨٠,٩% من حجم صادراتها الاجمالية (بقيمة صادرات ٢٥ مليار دولار وتأتى فى المرتبة الثالثة عالمياً كأهم مصدر للملابس الجاهزة) وتمثل ٩١,١% من حجم صادرات هايتى و٥٤,٣% من حجم صادرات كمبوديا ، بينما فى مصر لاتزيد نسبتها عن ٤,٨% من حجم الصادرات فى عام ٢٠١٤ (وبقيمة ١,٣مليار دولار) [٢] .

مما يعنى أن هناك فرصة كبيرة بالنسبة لمصر فى زيادة صادراتها من هذه الصناعة، وبمعدلات كبيرة مما يساهم فى علاج العجز فى ميزان المدفوعات وزيادة الناتج القومى وحل مشكلة البطالة وزيادة مستوى التوظف، بشرط تبنى إستراتيجية

صناعية تركز على صناعة الملابس الجاهزة وتدعمها وتدعم المشروعات الصغيرة العاملة فى هذا المجال.

١- مشكلة البحث:

يمثل قطاع عمال الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، واحداً من أهم القطاعات العمالية في مصر. ويرجع ذلك إلى قدم صناعة الغزل والنسيج، والطبيعة كثيفة العمالة لهذه الصناعة التي يعمل بها نحو مليون عامل، مقسمين في نحو ٤٠٠٠ مصنع قطاع عام وخاص. وتتعرض صناعة الغزل والنسيج في الوقت الحالي إلى مشكلات جوهرية، تهدد مستقبل هذه الصناعة، وتنعكس على أوضاع عمالها. فمن ناحية، تمثل ضراوة المنافسة العالمية، ودخول دول جديدة بقوة مجال الغزل والنسيج –مثل تركيا وتونس والهند وباكستان، إضافة إلى المنافس الأهم وهو الصين—وما يرتبط بها من تطور متواصل في تقنيات الغزل والنسيج، ضغوضاً على القطاع الخاص الضعيف نسبيا والأقل قدرة على المنافسة، وتجعل مسألة تقليل تكلفة العمالة عبر تكثيف الاستغلال أمراً حيوياً إذا أراد الاستمرار. ومن ناحية أخرى، تعاني شركات القطاع العام— التي تتميز بكثافة كبيرة في عنصر العمل مقارنة بأية صناعة أخرى في مصر—مشكلات أكثر إلحاحاً. فعلاوة على المنافسة العالمية، يعاني هذا القطاع من مشكلات حادة تتعلق بمديونيات الشركات التابعة لهذا القطاع، والعقبات التي تواجهها زراعة القطن. والأهم من ذلك التوجه الحكومي الثابت بشأن عدم الاستثمار في هذه الصناعة من أجل تصفية شركات القطاع العام ثم خصخصتها. من هنا تتجلى مشكلة الدراسة في معرفة *دور صناعة الملابس الجاهزة بعد تحرير التجارة العالمية في التنمية الاقتصادية بمصر.*

٢- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى معرفة:

١- وضع صناعة الملابس الجاهزة المصرية بعد تحرير التجارة العالمية

٢- إستعرض أهم ملامح صناعة الملابس الجاهزة فى مصر من حيث نشأتها وتطورها ومكانتها فى الإقتصاد المصرى ومقوماتها المتوفرة ومعوقات تنميتها
٣- إستعراض بعض السياسات المقترحة للتغلب على المعوقات التى تواجه هذه الصناعة فى مصر.

٣- أهمية البحث:

يلعب قطاع الملابس الجاهزة دوراً مركزياً هاماً للغاية في الاقتصاد المصري، فهي بمثابة الحصان الأسود الذي يساعد نهوض الدول النامية، حيث أن قطاع الملابس الجاهزة هو ثاني أكبر قطاع بعد إنتاج الصناعات الزراعية، وأكبر قطاع من حيث فرص العمل بنسبة استحواذ قدرها ٣٠% من العمالة المحلية. كما يُشكل القطاع ٣% من الناتج المحلي الإجمالي و٣٠% من الناتج الصناعي ونحو 13%من الصادرات غير البترولية[٣].

٤- منهج الدراسة

تستخدم الدراسة منهج التحليل الاقتصادى للظواهر والمعلومات والبيانات المتاحة للتعرف على واقع وأهمية قطاع الملابس الجاهزة للاقتصاد المصرى، كما تستخدم المنهج الاستنباطى فى الوصول الى الآليات والتوصيات والتي تهدف إلي تطوير نظام إنتاجى يضمن زيادة الصادرات ويتناسب فى نفس الوقت مع طبيعة هذه الصناعة والقائمين عليها فى ظل تحرير التجارة العالمية.

٥- خطة البحث

ينقسم البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة كما يلي:

١- مقدمة: وتحتوي على الاطار النظري للبحث وتتكون من مشكلة البحث وأهدافه وأهميته ومنهجه وخطته واهم الدراسات السابقة التي تعرضت لموضوع البحث.
٢- الفصل الأول: موقف صناعة الملابس الجاهزة المصرية بعد تحرير التجارة العالمية
٣- الفصل الثاني: ملامح صناعة الملابس الجاهزة فى مصر ودورها التنموى
٤- الفصل الثالث: معوقات تنمية صناعة الملابس الجاهزة وسياسة مقترحة لتطويرها
٥- الخاتمة: وتحتوي على خلاصة البحث وأهم النتائج والتوصيات.

٦- الدراسات السابقة:

١- دراسة بعنوان مستقبل الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة في ظل القواعد الجديدة للتجارة العالمية[٤] وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة اثر انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية وإلغاء نظام الحصص الكمية في صناعة الملابس الجاهزة على الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة وقد انتهت الدراسة إلى ان زيادة صادرات مصر من الملابس الجاهزة رهن بثلاث أمور هي ايجاد حوافز للمنتجين للتصدير و رفع القدرة التنافسية للمنسوجات والملابس الجاهزة والالتزام بالمواصفات والمعايير الدولية.

٢- دراسة تحليلية حول صادرات الملابس الجاهزة المصرية الواقع وآمال المستقبل[٥] تهدف هذه الدراسة إلي إيجاد آلية تساهم في زيادة القدرة التصديرية لمنتجات الملابس الجاهزة المصرية وتوابعها، ورفع درجة تنافسيتها فى الأسواق العالمية وذلك من خلال دراسة المشاكل والصعوبات التي تواجه صناعة الملابس الجاهزة وتوابعها فى مصر.

٣- دراسة بعنوان القدرة التنافسية للاقتصاد المصري في ظل اتفاقية الجات دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي مع التركيز على صناعة الغزل والنسيج[٦] يهدف البحث الى تحقيق الاتى : ١- قياس القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى وتحديد وسائل

الارتقاء بها. ٢- بيان اهمية القدرة التنافسية فى زيادة الوزن النسبى لتجارة مصر الدولية من الغزل والنسيج. ٣- دراسة الاثار الاقتصادية المتوقعة لاتفاقية الجات ١٩٩٤ واتفاقية الالياف المتعددة MFA على التجارة الخارجية للقطاع الصناعى فى مصر (صناعة الغزل والنسيج) فى اطار منظمة التجارة العالمية. ٤- التأكد من ضرورة التكامل بين الميزتين النسبية والتنافسية فى الاقتصاد القومى خاصة فى القطاع الصناعى (الغزل والنسيج) من اجل تحقيق وزن تنافسى قوى لمصر يتيح لها فرصة التواجد بين الدول المتنافسة فى اسواق التصدير الدولية. ٥- التنبؤ بمستقبل التجارة الخارجية لصناعة الغزل والنسيج فى ظل تحرير التجارة الدولية وامكانية تحقيق القدرة التنافسية.

٤- دراسة بعنوان اتفاقيات المشاركة المصرية الاوروبية وانعكاساتها على القطاع الصناعى فى مصر٧ ناول الباحث فصل تمهيدى تناول مبادئ العلاقات الدولية واقتصاديات الصناعة فالباب الاول الهيكل الصناعى المصرى دراسة صناعة المنسوجات وذلك من خلال فصلين الاول التطور التاريخى للهيكل الصناعى المصرى ودور الدولة الفصل الثانى صناعة المنسوجات كنموذج للتجارب المصرية فى قطاع الصناعة.الباب الثانى اتفاقية المشاركة المصرية الاوربية.تم تناولة من خلال فصلين ماهية اتفاقية المشاركة المصرية الاوربية والفصل الثانى الصناعة المصرية فى اتفاقية المشاركة المصرية الباب الثالث تناول أثار اتفاقية المشاركة المصرية الاوربية. يعمل هذا البحث على الوقوف على حقيقة وضع الصناعة المصرية وحقيقة مكانتها على المستوى الدولى ومعرفة اهمية مثل هذه العلاقات الصناعية الدولية وكيف تصنفت هذه العلاقات الوضع المصرى وبمعنى اكثر وضوحا الى اى فئة ينتمى القطاع الصناعى المصرى فهل صنفته الاتفاقية ضمن القطاعات النامية ام ضمن القطاعات المتخلفة فهذا التصنيف يؤثر على علاقات تبادل المنفعة بداخل نصوص ومواد الاتفاقية.

٥- دراسة بعنوان دور السياسات الضريبية فى مواجهة الآثار المحتملة لإتفاقيتى المنسوجات والملابس والتقييم للأغراض الجمركية على قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة فى مصر[٨] هدف هذا الفصل بحث مدي قدرة قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في مصر علي الاستفادة من تحرير التجارة للمنسوجات والملابس في مصر قد مر بالعديد من التطورات منذ نشأته حتي الآن.

وقد تباينت السياسات الاقتصادية المطبقة عليه خلال مراحل تطوره بل انها تناقضت أحيانا وخلفت ورائها قطاع يتسم بسيادة القطاع التابع للحكومة وسيطرته علي معظم مراحل الصناعة.

الفصل الأول

موقف صناعة الملابس الجاهزة المصرية بعد تحرير التجارة العالمية

تمهيد :

تم الإتفاق على تحرير التجارة العالمية فى المنسوجات والملابس الجاهزة تدريجياً وفقاً لإتفاقية الجات بجولة أورجوى عام ١٩٩٤ بعد أن فشلت الدول النامية فى جولة طوكيو والجولات السابقة عليها ومنذ عام ١٩٤٧ فى تحريرها وذلك لأن الدول المتقدمة كانت ترغب فى إستمرار القيود الكمية والجمركية على تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة، حيث كانت الدول النامية فى ذلك الوقت تصدر أكثر من نصف التجارة العالمية للمنسوجات وثلاثة أرباع التجارة العالمية للملابس الجاهزة نظراً لتمتعها بميزة تنافسية فى صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة وضغطت مجموعة الدول النامية فى المفاوضات على الدول المتقدمة لتحرير التجارة فى المنسوجات والملابس الجاهزة وأسفرت هذه الضغوط عن قبول الدول المتقدمة تحرير تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة فى مقابل موافقة الدول النامية على تحرير تجارة الخدمات وإخضاع تجارة الخدمات والملكية الفكرية لقواعد السلوك والإنضباط التى تحكم التجارة الدولية [٩].

وقد أسفرت جولة أورجواى عن تحرير تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة عن قيود إتفاقية الألياف المتعددة (Multi – Fiber Arrangement) بصورة تدريجية خلال فترة إنتقالية مدتها عشر سنوات بدأت فى أول يناير من عام ١٩٩٥ وإنتهت فى أول يناير من عام ٢٠٠٥ ، حيث تم التحرير فى إطار إتفاقية منظمة التجارة العالمية [١٠] وأرست القواعد والأحكام المنظمة لهذه التجارة والتى ظلت لفترة طويلة قرابة الأربعين عاما تحكمها القيود الحصصية والإتفاقيات الثنائية ، وإزدادت حدة المنافسة فى الأسواق الدولية بين الدول المنتجة والمصدرة للمنسوجات والملابس الجاهزة وأصبح الذى يستطيع أن يحصل على حصة متزايدة من السوق هو من يقدم منتجات أكثر جودة وأقل سعراً بشرط قدرتها على إشباع رغبات المستهلكين بمختلف أذواقهم، وأصبح دخول الملابس الجاهزة المستوردة إلى السوق المصرى أكثر سهولة وأصبحت صناعة الملابس الجاهزة المصرية تواجه تحدياً كبيراً فى السوق الداخلى والسوق الخارجى.

١- وضع مشروعات صناعة الملابس الجاهزة بعد تحرير التجارة:

ترتب على تحرير تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة ضغوطاً أضافية على مشروعات صناعة الملابس الجاهزة الصغيرة فى مصر وخروج الكثير منها من السوق للأسباب التالية:

- الغالبية العظمى من تلك المشروعات إنتاجها موجه للسوق المحلى حيث ترتب على تحرير التجارة وتخفيض التعريفة الجمركية منافسة الملابس المستوردة الرخيصة لمنتجات المشروعات الصغيرة فى السوق المحلى مما ألحق ضرر كبير بها وجعلها تواجه منافسة غير متكافئة أصابتها بخسائر كبيرة.
- تزامن مع تحرير تجارة الملابس الجاهزة بعض الاصلاحات التى قامت بها الدولة فى إطار برنامج الاصلاح الاقتصادى مثل تخفيض قيمة العملة وإلغاء الأسعار الإجتماعية للكثير من السلع ومستلزمات الإنتاج [١١] والتقشف فى

الموازنة والعمل على تثبيت أو شبه تثبيت الأجور النقدية، مما ترتب عليه إنخفاض الدخول الحقيقية لأفراد المجتمع وإنعكس ذلك على ضعف القوة الشرائية ونقص الطلب على منتجات تلك المشروعات بنسبة كبيرة.

- كذلك قلت ربحية تلك المشروعات بشكل كبير نتيجة خضوعها لعبء ضريبى متزايد نتيجة برنامج الإصلاح الإقتصادى فقد إستحدثت ضريبة المبيعات وتم تطبيق الضريبة الموحدة على الدخل منذ عام ١٩٩٤ فضلاً عن زيادة الضرائب على السلع والخدمات وتقليل الإعفاءات لزيادة حصيلة الإيرادات العامة وفقا للبرنامج التقشفى.
- لم تتدخل الدولة لحماية تلك المشروعات من المنافسة الخارجية أو دعمها لكى تستطيع تجنب الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الإقتصادى.

٢- ملامح سياسة مصر التجارية بعد جولة أوروجواى وأثرها على صناعة الملابس الجاهزة :

على الرغم من إنتهاء كافة أشكال الحماية والقيود الكمية بنهاية عام ٢٠٠٤ وتحويلها إلى قيود تعريفية فقط وفقا لما تم الإتفاق عليه فى إتفاقية الجات بجولة أروجواى ١٩٩٤، فإن الدول المتقدمة والصناعية ما زالت تلجأ إلى إستخدام بعض القيود التى تسمح بها إتفاقية الجات ومن أهم تلك القيود غير التعريفية أو الإجراءات الحمائية الجديدة [١٢] :-

- إجراءات مكافحة الاغراق فى مواجهة إنخفاض الاسعار.
- الإجراءات التعويضية فى مواجهة الدعم.
- الإجراءات الوقائية فى مواجهة زيادة الواردات.
- معايير الجودة الشاملة (ISO 9000) حيث لاتقبل فى السوق العالمى سلعة لا تحمل شهادة الايزو.

- معايير البيئة حيث يحظر تجارة ملابس إستخدم فى إنتاجها مواد ضارة بالبيئة أو الصحة العامة
- معايير العمل (SA8000) التى تحظر الصادرات التى تعتمد على الأطفال.

وبمراجعة سياسة التجارة الخارجية فى مصر بعد جولة أروجواى نجد أنها تكشف عن نجاح مصر فى التوقيع على عدد من الاتفاقيات لإقامة منطقة تجارة حرة مع الدول العربية (سوق عربية مشتركة) ومنطقة تجارة حرة أخرى مع دول الكوميسا عام ١٩٩٨، وإتفاق الشراكة الاوروبية عام ٢٠٠١ لإقامة منطقة تجارة حرة وإتفاق المنطقة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية وأخيرا أتفاقية الكويز مع الولايات المتحدة وأسرائيل عام ٢٠٠٤[١٣]، ولكن رغم نجاح مصر فى توقيع تلك الاتفاقيات التى تعطيها العديد من المزايا وتتيح لها فرصة التصدير لأكبر الأسواق العالمية المستوردة للملابس الجاهزة بدون عوائق جمركية أو كمية وتكسبها ميزة تنافسية كبيرة، إلا أن منتجى ومصدرى الملابس الجاهزة فى مصر لم يستفيدوا من هذه الإتفاقيات بالقدر الكافى فما زال حجم صادرات مصر من الملابس الجاهزة متواضع وقد قدر بحوالى ١,٢٥ مليار دولار عام ٢٠١٢ وهو رقم صغير جداً مقارنة بالعديد من الدول النامية والتى من المفترض نظرياً تفوقنا عليها نظراً لحداثة عهدها بهذه الصناعة مقارنتا بمصر بالاضافة لإمتلاك مصر العديد من المقومات التى تؤهلها لإعتلاء مكانة متقدمة بين مصدرى الملابس الجاهزة على مستوى العالم .

وبالنسبة لمصر فإن أهم سوقين حاليين لصادراتها من الملابس الجاهزة هما سوق الإتحاد الأوروبى وسوق الولايات المتحدة الأمريكية إذ بلغ متوسط نسبة صادرات مصر إلى هذين السوقين إلى إجمالى صادراتها فى النصف الثانى من التسعينات والسنوات الاولى من الالفية الجديدة نحو ٥١% ، ٤٢% على التوالى وتغيرت هذه الأهمية النسبية بعد إبرام أتفاقية الكويز بين مصر والولايات المتحدة وأسرائيل عام ٢٠٠٤ ، وأصبحت النسبة الأكبر من صادرات مصر من الملابس

الجاهزة تذهب للولايات المتحدة مع إحتفاظ الاتحاد الأوروبى بالمركز الثانى فنجد أنه فى عام ٢٠١٢ صدرت مصر ملابس للولايات المتحدة بقيمة ٩٠٤ مليون دولار وهو ما يمثل حوالى ٥٨% من إجمالى صادرات مصر من الملابس، بينما صدرت مصر ملابس جاهزة للإتحاد الأوروبى فى نفس العام بقيمة ٤٩٣ مليون دولار وهو ما يمثل حوالى ٣٢% من إجمالى صادرات الملابس الجاهزة المصرية [١٤] ، ويعنى هذا أن حوالى ٩٠% من صادرات الملابس الجاهزة المصرية تذهب لهذين السوقين ويليهم فى الأهمية السوق العربية والتى يجب الاهتمام بها كسوق لصادراتنا من الملابس الجاهزة حيث إحتلت الامارات والسعودية المركزين الحادى عشر والثانى عشر كأهم مستوردى الملابس الجاهزة على مستوى العالم فى عام ٢٠١٢.

ونظراً لأهمية السوقين الأوروبى والأمريكى بالنسبة لصادرات الملابس الجاهزة المصرية والعلاقات الإستراتيجية بهذين السوقين فى مجال تصدير الملابس الجاهزة، سيتم التعرض لهم بشئ من التفصيل حتى نقيم العلاقات الحالية مع هذين الاقتصاديين العملاقين ونتعرف على كيفية تعظيم الإستفادة من التعامل معهم .

٣- وضع صادرات الملابس الجاهزة المصرية بالسوق الأوروبى:

تعتبر السوق الأوروبية السوق رقم واحد لواردات الملابس الجاهزة على مستوى العالم حيث إستوردت فى عام ٢٠١٦ بما قيمته ١٧٥ مليار دولار وهو ما يمثل حوالى ٣٧,٤% من حجم واردات الملابس الجاهزة العالمية، وهى من أهم الأسواق المستوردة للملابس الجاهزة المصرية وكانت تتمتع الصادرات المصرية بحرية النفاذ إلى هذا السوق دون قيود تعريفية وفقا لإتفاق التعاون لعام ١٩٧٧ ورغم ذلك لم تستغل مصر هذه الميزة حيث لم تستنفذ مصر الحصة المقررة لها بالكامل فى ظل القيود الحصصية، فقد بلغت النسبة المنفذة من الحصة المقررة للمنسوجات القطنية نحو ٧٤% عام ١٩٩٥ ، ٢٨% عام ١٩٩٨ ، ١٩% عام ٢٠٠١ ، كما شهدت حصة مصر فى واردات السوق الأوربى من الملابس الجاهزة إنخفاضا من ٠,٤% إلى ٠,٣% خلال نفس الفترة[١٥] وهذا يدل على عدم وجود إستراتيجية وطنية لتنمية

صادرات الملابس المصرية بالإضافة إلى عدم مرونة المنتجين والمصدرين المصريين فى زيادة حجم صادراتهم لإستيفاء الحصة المقررة.

وكرد فعل لجولة أورجواى ١٩٩٤ عقدت مصر مع الإتحاد الأوروبى إتفاق الشراكة الأوروبية عام ٢٠٠١ وبدأ التنفيذ الفعلى للإتفاقية فى مطلع عام ٢٠٠٤ [١٦]، والغرض الأساسى من الإتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين مصر والاتحاد الأوروبى وقد حظيت مصر فى هذه الإتفاقية بمعاملة تفضيلية. ففى حين تنص الإتفاقية على إعفاء الصادرات المصرية للإتحاد الأوروبى من الرسوم الجمركية والحصص الكمية منذ بداية تاريخ سريان الإتفاقية فى ٢٠٠٤/١/١ فإنها سمحت لمصر بفترة إنتقالية تمتد حتى عام ٢٠١٩ تلغى مصر خلالها الرسوم الجمركية تدريجياً على وارداتها من الإتحاد الأوروبى ، ورغم ذلك لم تستغل مصر هذه الفرصة فى دفع عجلة الإنتاج وزيادة صادراتها للإتحاد الأوروبى بمعدلات كبيرة والآن أصبح أمامنا أقل من عام ونضظر لفتح السوق المحلى للواردات الأوروبية بدون أى قيود ، وفيما يخص الملابس الجاهزة وبمقتضى تلك الإتفاقية تعفى الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة من القيود الكمية والتعريفية (الرسوم الجمركية) عند دخولها الاتحاد الاوروبى بشرط المنشأ [١٧]، ولا تكتسب الملابس الجاهزة صفة المنشأ إلا إذا كانت مصنوعة من أقمشة مصرية أو ذات منشأ الاتحاد الأوروبى وبالتالى لا تنطبق الإتفاقية على الملابس الجاهزة المصرية المصنوعة من الاقمشة المستوردة من خارج الاتحاد الاوروبى والملابس التى تنطبق عليها الإتفاقية هى المصنوعة من أقمشة مصرية أو أوروبية ، وبالتالى فمع إلغاء نظام الحصص وتحرير التجارة منذ بداية عام ٢٠٠٥، وزيادة حدة المنافسة مازالت فرصة مصر لزيادة نصيبها من الصادرات للسوق الأوروبى ممكنة خصوصاً مع الميزة التى إكتسبتها الصادرات المصرية بسبب إتفاقية الشراكة بشرط التركيز على المنتجات عالية الجودة ذات القيمة المضافة الأعلى والمطابقة للمواصفات القياسية وشروط البيئة والملائمة لأذواق المستهلكين فى هذا السوق ومن الجدير بالذكر أن صادرات مصر إلى الاتحاد الأوروبى عام ٢٠١٢ من الملابس الجاهزة كانت بقيمة ٤٩٣ مليون دولار فقط وهى تمثل ٠,٣% من إجمالى

قيمة واردات الإتحاد الأوروبى فى هذا العام والتى بلغت حوالى ١٧٠ مليار دولار وقد شهدت واردات الإتحاد الأوروبى نمو منذ عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٢ بمتوسط ٤% سنوياً [١٨] ويتضح من ذلك ضآلة مساهمة الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة فى واردات الإتحاد الأوروبى وكذلك إمكانية زيادة الصادرات المصرية لهذا السوق بمعدلات كبيرة نظراً لنموه المستمر وإتفاق الشراكة المصرية الاوروبية والذى يكسب الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة ميزة تنافسية لم نستغلها حتى الآن.

٤- وضع صادرات الملابس الجاهزة المصرية بالسوق الامريكى:

يعتبر السوق الأمريكى هو ثانى أكبر سوق لواردات الملابس الجاهزة على مستوى العالم ويأتى بعد السوق الأوروبى فى الترتيب وقد إستوعب فى عام ٢٠١٦ ما قيمته ٩١ مليار دولار واردات وهو ما يمثل حوالى ٢٠% من حجم واردات الملابس الجاهزة العالمية، وقبل تحرير تجارة المنسوجات وفى ظل القيود الحصصية كانت مصر لا تستوفى كامل الحصص المقررة لها بالسوق الأمريكى أيضا ، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة الحصة المنفذة ٦٩% عام ١٩٩٤ من التيشيرت القطن الرجالى والسيدات بندى ٣٣٩/٣٣٨ ثم وصلت إلى ٨٢% عام ٢٠٠٠ ، كما بلغت نسبة الحصة المنفذة ٩٦% عام ١٩٩٦ من البنطلون الصوف للسيدات والبنات بند ٤٤٨ ثم إنخفضت لتصل إلى ٤% عام ٢٠٠٠ [١٩] ، وهذا يدل على أن الحصص الكمية لم تكن تكن هى القيد الحقيقى على نمو الصادرات المصرية إلى السوق الأمريكى بل ضعف قدرة الصادرات المصرية على الوفاء بكامل الحصص المقررة نتيجة عدم وجود إستراتيجية وطنية لتنمية صادرات الملابس المصرية بالإضافة إلى عدم مرونة المنتجين والمصدرين المصريين فى زيادة حجم صادراتهم لإستيفاء الحصة المقررة.

ويأتى السوق الأمريكى حالياً فى المرتبة الاولى من حيث الأهمية لصادرات الملابس الجاهزة المصرية، فالنسبة الأكبر من الصادرات المصرية تذهب للسوق الأمريكى فقد صدرت مصر للسوق الامريكى فى عام ٢٠١٢ ما قيمته ٩٠٤ مليون دولار ملابس جاهزة وهو ما يمثل ٥٨% من إجمالى قيمة صادرات الملابس الجاهزة

المصرية ويعود ذلك للميزات التى حصلت عليها صادرات الملابس المصرية لأمريكا نتيجة إتفاقية الكويز والتى أعفتها من التعريفة الجمركية حيث يبلغ متوسط التعريفة الجمركية التى تطبقها الولايات المتحدة على المنسوجات والملابس الجاهزة نحو ٩% ، ١٠% على التوالى فى حين أن المتوسط العام للتعريفة الجمركية على السلع الصناعية فى أمريكا لا يتعدى ٥% [٢٠]. ورغم أن الولايات المتحدة أهم مستورد حالى للملابس الجاهزة المصرية إلا أن صادرات مصر مثلت فى عام ٢٠١٢ حوالى ١% من واردات الولايات المتحدة من الملابس الجاهزة وهى نسبة ضئيلة جداً يمكن زيادتها بمعدلات كبيرة خاصة مع تمتع مصر بمعاملة تجارية مميزة مع الولايات المتحدة وفقا لإتفاقية الكويز والتى سوف نلقى عليها الضوء نظراً لأهميتها.

- **إتفاقية الكويز :**

إتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (Qualified Industrial Zones "Quiz") أو ما يطلق عليها إختصاراً إتفاقية الكويز هي إتفاقية تعاون إقتصادي تمت بين الحكومة المصرية والإسرائيلية والأمريكية من أجل مزيد من التعاون الاقتصادي والإجتماعى بين الأطراف الثلاثة ، وقد تم إبرام الإتفاقية فى القاهرة فى ١٤ ديسمبر ٢٠٠٤، وهي تهدف إلى إنشاء مناطق صناعية مؤهلة في مصر تُصدر منتجاتها إلى الولايات المتحدة الامريكية. وتهدف إتفاقية الكويز إلى إقامة عدد من المناطق الصناعية المؤهَّلة لتصدير منتجاتها إلى الولايات المتحدة بدون أي رسوم أو ضرائب طالما أنها تُراعي قواعد المنشأ التي تشترط أن يُسهم كلّ طرف من طرفي الإتفاقية (مصر وإسرائيل) بمكونات محلية فى المنتج المصدر، حيث تنص قواعد المنشأ هنا علي أن يتم التصنيع محلياً علي أن تتضمن نسبة ١١,٧% مدخلات إسرائيلية تم تعديلها إلي ١٠,٥% كما يمكن إستخدام مدخلات أمريكية لا تتجاوز قيمتها ١٥%. وذلك من أجل زيادة حجم الصادرات المصرية إلى السوق الأمريكى بدون التقيد بنظام الحصص، وتم الإتفاق على أن يستفيد من هذه الإتفاقية كافة المنتجات التي تُنتج في تلك المناطق المؤهلة والمنضمة للإتفاقية

سواءً كانت أغذية، أومنسوجات، أوأثاث، أوصناعات معدنية، مع ترك الحرية للمصانع للإنضمام إلى تلك الاتفاقية.

ورغم شمول الإتفاقية للكثير من الصناعات المصرية مثل : الصناعات الهندسية، والغذائية، والكيماوية، والمعدنية إلاَّ أن صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة تستحوذ على النصيب الأكبر من المنتجات التي دخلت الاتفاقية. بدأت المناطق الصناعية عملها بالإتفاقية في ٢٠٠٥/٥/٢٢، وبلغ عدد المناطق حتى ٢٠٠٨/٦/٣٠ حوالى ٢٠ منطقة تضم ٧١٧ مصنعا وحازت صناعة النسيج على نسبة ٧٩,٥% من إجمالى المصانع فى المناطق المختلفة، وحصلت باقى الصناعات على ٢٠,٥% وتركَّزت الصناعات الأخرى في الغالب في صناعات تغليف وتعبئة المنتجات الغذائية وصناعة منتجات الخضروات وصناعات البلاستيك والكيماويات [٢١]

وقد عملت الإتفاقية منذ توقيعها على ضم ما يقرب من ٥٧٠ مصنع منسوجات وملابس جاهزة بما يوازى ٧٩,٥% مِن إجمالي المصانع في المناطق الصناعية المؤهلة وذلك حتى٢٠٠٨/٦/٣٠. وبناء على إحصاءات التجارة الخارجية يتضح أن صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة تحتل النصيب الأكبر من الصادرات المصرية إلى السوق الأمريكية وفقًا لتلك الإتفاقية ، فمن إجمالي الصادرات المصرية التي تدخل في إطار الإتفاقية إلى السوق الأمريكية، والبالغ قيمتها ١٩٦٨,٤ مليون دولار فى الفترة من ٢٠٠٥/٢/٢٢ – ٢٠٠٨/٦/٣٠ كان نصيب الصادرات النسيجية نحو ٩٩,٩% بقيمة إجمالية بلغت نحو ١٩٦٦,٢ مليون دولار للمناطق التى إنضمت بالفعل لإتفاقية الكويز [٢٢] .

وبمقارنة إتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية بإتفاقية الكويز نجد أن إتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية أكثر مرونة حيث تشترط أن يكون المنشأ مصرى فقط أو أوروبى ولا تشترط مكان معين للإنتاج داخل مصر بعكس إتفاقية الكويز التى تشترط أن يكون المنشأ مصرى يحتوى على نسبة تصنيع إسرائيلية كما حددت الإتفاقية مناطق صناعية محددة داخل مصر يتم الإنتاج بها ولا تقبل صادرات مصرية من أى

مناطق أخرى. ولكن من ناحية أخرى نجد أن إتفاقية الكويز لا تلزم مصر بمنح أى مزايا تفضيلية للمنتجات الأمريكية للنفاذ للسوق المصرية وتعتبر معاملة تفضيلية من جانب واحد بشرط تطبيق قواعد المنشأ، بعكس إتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية التى نصت على فتح السوق الأوروبى للسلع المصرية فور سريان الإتفاقية فى عام ٢٠٠٤ (عدا قطاع الزراعة) فى مقابل أن تلتزم مصر بفتح أسواقها للسلع الاوروبية بدون رسوم جمركية خلال فترة إنتقالية مدتها ١٥ سنة تنتهى فى عام ٢٠١٩.

٥- ملامح صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة على مستوى العالم:

تعتبر المنسوجات والملابس الجاهزة ثاني أكبر المنتجات ديناميكية على مستوى العالم يسبقها في ذلك المنتجات الإلكترونية، إذ تتغيَّر بشكلٍ سريعٍ ومستمر، وقد ظهر ذلك بوضوح خلال العقدين الماضيين. ولا يمكن إغفال الدور الذي تؤدِّيه صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في النهوض باقتصاديات الدول النامية والتي يعتمد اقتصادها بشكلٍ كبير على هذه الصناعة. إذ تتميز منتجات هذه الصناعة بالسهولة والتنوع إضافةً إلى إمكانية تصديرها إلى كافة دول العالم. وتنبع أهمية هذه الصناعة في حالة الدول النامية من حيث استيعابها لعدد كبير من العمالة، وهو ما يوفر الكثير من فرص العمل وخاصة للإناث. وتتميز صناعة الملابس الجاهزة كذلك بانخفاض تكلفتها الاستثمارية مقارنة بصناعات أخرى عدة مما يساعد على إنتشار المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، وبذلك يتضح أن هذه الصناعة مِن أحد الحلول المباشرة لأزمة البطالة وإنخفاض تشغيل الإناث ومشاركتهم في سوق العمل بالدول النامية وكذلك زيادة حصيلة الصادرات، وهو ما يُكسبها ميزة نسبية تفوق نظائرها مِن الصناعات الأخرى.

أ. حجم التجارة العالمية فى المنسوجات والملابس الجاهزة:

من خلال تتبع أحوال صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة على مستوى العالم نلاحظ تنامى الطلب العالمى على مُنتجات هذه الصناعة وهو ما يُظهره تنامي حجم

التجارة العالمية فى هذه الصناعة وقد شهد هذا الصعود فى حجم التجارة تذبذباً أبان الأزمة المالية العالمية التى بلغت ذروتها فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٨ ابان إنهيار بنك الاستثمار الأمريكى العملاق ليمان برزرز ، حيث إنخفض حجم الصادرات من المنسوجات والملابس الجاهزة فى عام ٢٠٠٩ كأثر للأزمة ، ثم عاد للإرتفاع مرة أخرى فى السنوات التالية. إذ شهدت الصادرات العالمية من المنسوجات والملابس الجاهزة ارتفاعاً خلال الفترة من (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨)، ثم إنخفضت فى عام ٢٠٠٩ ثم عاودت الإرتفاع من جديد خلال السنوات التالية، حيث تشير إحصاءات التجارة الخارجية إلى أن حجم صادرات الملابس الجاهزة قد إرتفع من نحو ١٩٨مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٣٦٤,٩ مليار دولار فى عام ٢٠٠٨ محققاً معدل نمو سنوى بلغ متوسطه ٦% سنوياً. وتلى ذلك إنخفاض فى حجم التجارة الخارجية، حيث تراجعت الصادرات العالمية مِن الملابس الجاهزة لتصل إلى نحو ٣١٥,٦ مليار دولار فى عام ٢٠٠٩ ، محققة معدل إنخفاض بين عامى ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ بلغ نحو ١٣,٥% ثم عادت الصادرات العالمية للملابس الجاهزة للإرتفاع مرة أخرى مع تعافى الاقتصاد العالمى من الأزمة المالية، حيث وصل حجم صادرات الملابس الجاهزة فى عام ٢٠١٠ إلى نحو ٣٥٣ مليار دولار بزيادة قدرها ١٢% عن ٢٠٠٩ ، ثم عاودت صادرات الملابس الجاهزة العالمية الإرتفاع مرة أخرى لتصل إلى ٤١٦ مليار دولار ثم إلى ٤٢٣مليار دولار فى عامى ٢٠١١ و ٢٠١٢ على الترتيب بمعدلى نمو ١٧% و ١,٦% سنويا [٢٣] .

وبالنظر إلى المنسوجات يلاحظ أن لها تقريبا سلوكا لا يختلف عن الملابس الجاهزة ، حيث تراجعت الصادرات العالمية من المنسوجات لتصل إلى نحو ٢١١ مليار دولار فى عام ٢٠٠٩ ، محققة معدل إنخفاض عن عام ٢٠٠٨ يبلغ نحو ١٦,٧% ، ثم ما لبثت أن عادت صادرات المنسوجات للإرتفاع مرة أخرى فى السنوات التالية. ويلاحظ أن قيمة ومعدلات نمو التجارة العالمية فى الملابس الجاهزة أعلى من قيمة ومعدلات نمو التجارة العالمية فى المنسوجات نظراً لإتجاه معظم دول العالم المنتجة

والمصدرة للمنسوجات والملابس الجاهزة لإنتاج وتصدير السلع ذات القيمة المضافة الأعلى.

ب. أهم المناطق المصدرة والمستوردة للمنسوجات والملابس الجاهزة :

بالنظر إلى صادرات المنسوجات على مستوى العالم وفقاً للمناطق الجغرافية في عام ٢٠١٤، نجد أن قارة آسيا إحتلت المرتبة الأولى بتصديرها منسوجات بقيمة ١٨٨مليار دولار وبنسبة ٥٩,٩% من إجمالى الصادرات العالمية للمنسوجات، وجاءت بعدها أوروبا لتحقق حصيلة قدرها ٨٩ مليار دولار وبنسبة ٢٨,٣% من إجمالى الصادرات العالمية للمنسوجات، فى حين جاءت أمريكا الشمالية فى المرتبة الثالثة محققة نحو ١٩مليارات دولار وبنسبة ٦% من إجمالى الصادرات أما بالنسبة للواردات فتقاسمت أوروبا وآسيا المركز الأول بقيمة واردات نسجية متقاربة وتلتهم أمريكا الشمالية. وبالإنتقال إلى صناعة الملابس الجاهزة، نجد أن آسيا حافظت على صدارتها حيث بلغ إجمالي قيمة صادرات الاقليم مِن الملابس الجاهزة نحو ٢٩٠مليار دولار وبنسبة ٦٠,٥% من إجمالى الصادرات العالمية للملابس الجاهزة، وجاءت بعدها أوروبا لتحقق ١٤٧مليار دولار صادرات وبنسبة ٣٠,٤% من إجمالى الصادرات العالمية للملابس الجاهزة ، فى حين جاءت أمريكا الجنوبية والوسطى فى المرتبة الثالثة محققة نحو ١٣مليارات دولار صادرات وبنسبة ٢,٧% من إجمالى الصادرات العالمية ، أما الواردات فقد جاءت أوروبا فى المقدمة بأكبر قيمة واردات من الملابس الجاهزة تلتها أمريكا الشمالية ثم آسيا ثم أمريكا الجنوبية والوسطى والتى تقارب حجم وارداتها من الملابس الجاهزة حجم واردات دول الشرق الاوسط [٢٤].

يتضح من العرض السابق أن أوروبا وأمريكا الشمالية هما أهم سوقين يستوردان الملابس الجاهزة على مستوى العالم، بينما أهم سوقين يستوردان المنسوجات هما أوروبا وآسيا . أما بالنسبة للصادرات فقد جاءت آسيا فى المقدمة كأهم سوق بالنسبة لصادرات الملابس الجاهزة وكذلك المنسوجات على مستوى العالم وبنسبة تجاوزت نصف حجم الصادرات العالمية من المنسوجات والملابس الجاهزة.

ج. أهم الدول المصدرة والمستوردة للملابس الجاهزة على مستوى العالم :

نعرض هنا أهم الدول المصدرة والمستوردة للملابس الجاهزة على مستوى العالم ثم نعرض صادرات وواردات بعض الدول خلال العقدين الماضيين حتى نعرف موقع مصر العالمى من تجارة الملابس الجاهزة،

ويوضح جدول (١) أهم الإقتصاديات الرائدة فى تصدير الملابس الجاهزة عام ٢٠١٦.

جدول رقم (١)

أهم الإقتصاديات الرائدة فى تصدير الملابس الجاهزة على مستوى العالم فى عام ٢٠١٦

الترتيب	الدولة	قيمة الصادرات (بالمليار دولار)	معدل نمو الصادرات من ٢٠١٠ ـ ٢٠١٦
١	الصين	١٦١	٤%
٢	الاتحاد الاوروبى	١١٧	٣%
٣	بنجلاديش	٢٨	١١%
٤	فيتنام	٢٥	١٥%
٥	الهند	١٨	٨%
٦	هونج كونج	١٦	(٧%)
٧	تركيا	١٥	٣%
٨	إندونسيا	٧	١%
٩	كمبوديا	٦	١٣%
١٠	الولايات المتحدة	٦	٣%

المصدر: World Trade Organization, World Trade Statistical Review, 2017, p 121.

يلاحظ من الجدول السابق تصدر الصين قائمة الاقتصاديات المصدرة للملابس الجاهزة على مستوى العالم فى عام ٢٠١٦ بقيمة صادرات ١٦١ مليار دولار وهو ما يعادل نحو ٣٦,٤% من إجمالى صادرات الملابس الجاهزة على مستوى العالم فى هذا العام وبمعدل نمو سنوى ٤% ، ويأتى فى المرتبة الثانية الإتحاد الأوروبى ، معظم صادرات هونج كونج ليست مصنعة بها وإنما ناتجة عن عملية إعادة التصدير . كذلك هناك دول نامية مثل بنجلاديش وفيتنام تحتل مراكز متقدمة بين الدول المصدرة على مستوى العالم وحققت معدلات نمو فى الصادرات مرتفعة (١١% ، ١٥% على الترتيب) خلال الفترة من ٢٠١٠ – ٢٠١٦. وهذا دليل على أن هذه الصناعة يمكن لمصر أن تتميز فيها وتخترق الأسواق وتزيد من قيمة صادراتها للسوق العالمية بمعدلات كبيرة جداً مما يساهم فى زيادة الناتج القومى وحل كثير من المشكلات الاقتصادية مثل عجز الميزان التجارى والبطالة، بشرط تبنى إستراتيجية قومية تدعم نمو المشروعات الصغيرة العاملة فى تلك الصناعة بمصر وتوجهها للتصدير، ومن الجدير بالذكر أن بنجلاديش يعود نجاحها فى صناعة الملابس الجاهزة على مستوى العالم إلى نجاحها فى دعم المشروعات الصغيرة العاملة فى صناعة الملابس الجاهزة كما سبق وأوضحنا خلال عرض تجربة بنك جرامين، فبنجلاديش ثالث أكبر مصدر للملابس الجاهزة على مستوى العالم (ولو تم إستبعاد الإتحاد الأوروبى نظراً لكونه تكتل إقتصادى وليس دولة وإستبعاد هونج كونج كون معظم صادراتها ناتجة من عملية إعادة التصدير وليس من إنتاج فعلى تكون بنجلاديش ثانى أكبر دولة منتجة ومصدر للملابس الجاهزة على مستوى العالم بعد الصين) حيث تتبنى إستراتيجية صناعية تعتمد على التوسع فى المشروعات الصغيرة العاملة فى صناعة الملابس الجاهزة من أجل تصديرها، وقد كانت تمثل صادرات الملابس الجاهزة ٧٤,١% من إجمالى الصادرات السلعية للدولة فى عام ٢٠٠٥ ثم إرتفعت لتمثل ٨٠,٩% من إجمالى الصادرات فى ٢٠١٤[٢٥] مما يدل على نجاح إستراتيجية بنجلاديش فى زيادة إنتاج وتصدير الملابس الجاهزة. على الرغم من تحقيق هونج

كونج معدلات نمو سالبة فى صادراتهم من الملابس الجاهزة خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٦ إلا أنها من دول الرائدة فى تصدير الملابس الجاهزة .

ويوضح الجدول التالى أهم الاقتصاديات المستوردة للملابس الجاهزة عام ٢٠١٦ ومعدل النمو فى وارداتها خلال الفترة من٢٠١٠ وحتى ٢٠١٦.

جدول (٢)

أهم الاقتصاديات المستوردة للملابس الجاهزة على مستوى العالم عام ٢٠١٦

الترتيب	الدولة	قيمة الواردات (بالمليار دولار)	معدل نمو الواردات من ٢٠١٠ - ٢٠١٦
١	الاتحاد الاوروبى	١٧٥	%١
٢	الولايات المتحدة	٩١	%٢
٣	اليابان	٢٨	%١
٤	هونج كونج	١٣	(%٤)
٥	كندا	١٠	%٢
٦	كوريا الجنوبية	٩	%١٢
٧	الصين	٧	%١٧
٨	أستراليا	٦	%٥
٩	سويسرا	٦	%٢
١٠	روسيا	٦	(%٤)

المصدر: World Trade Organization, World Trade Statistical Review, 2017, p 121.

يتضح من الجدول السابق أن أكبر مستوردى الملابس الجاهزة على مستوى العالم هم الإتحاد الأوروبى والولايات المتحدة واليابان وكندا وكوريا الجنوبية على الترتيب وهذه أهم الأسواق التى يركز عليها مصدرى الملابس الجاهزة أما هونج

كونج فمعظم وارداتها يعاد تصديرها. وجدير بالذكر هنا أن دولتى الإمارات والسعودية دولتين عربيتين من كبار الدول المستوردة للملابس الجاهزة على مستوى العالم (بقيمة واردات ٤ ، ٣ مليار دولار بالترتيب فى عام ٢٠١٤) ، وإذا ما أرادت مصر أن تزيد من صادراتها من الملابس الجاهزة فعليها أن تحاول دخول أسواق هذه الاقتصاديات والحصول على حصة مناسبة فيها. ومصر ترتبط مع الولايات المتحدة بإتفاقية الكويز التى سيرد تفصيلها مما يعطى لها فرصة زيادة حصتها التصديرية للسوق الأمريكى من الملابس الجاهزة.

ويوضح الجدول التالى صادرات بعض الدول من الملابس الجاهزة خلال العقدين الماضيين متضمنا صادرات مصر من الملابس الجاهزة خلال تلك الفترة.

جدول (٣)

صادرات بعض الدول من الملابس الجاهزة خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٤)

(بالمليون دولار)

الدولة	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	نسبة المشاركة فى أجمالى صادرات الدولة عام ٢٠١٠	نسبة المشاركة فى أجمالى صادرات الدولة عام ٢٠١٤
الصين	٩٦٦٩	٣٦٠٧١	١٥٩٦١٠	١٧٧٤١٤	١٨٦٦٠٧	%٨,٢	%٨
بنجلاديش	٦٤٣	٥٠٦٧	١٩٧٨٨	٢٣٥٠١	٢٤٥٨٤	%٧٧,٤	%٨٠,٩
فيتنام	-	١٨٢١	١٤٤٤٣	١٧١٤٨	١٩٥٤٤	%١٤,٤	%١٣
الهند	٢٥٣٠	٥٩٦٥	١٣٩٢٨	١٥٥٤٢	١٧٧٤٢	%٥	%٥,٥
تركيا	٣٣٣١	٦٥٣٣	١٤٢٩٠	١٥٣٩٣	١٦٦٨٠	%١١,٢	%١٠,٦
إندونسيا	١٦٤٦	٤٧٣٤	٧٥٢٤	٧٦٩٢	٧٦٧٠	%٤,٣	%٤,٤
سريلانكا	٦٣٨	٢٨١٢	٤٠٠٥	٤٥١٧	٤٩١٩	%٤٠,٦	%٤٣,٥
المغرب	٧٢٢	٢٤٠١	٣٢٢٥	٣١٥٥	٣٢٧٨	%١٦,٩	%١٣,٩

تونس	١١٢٦	٢٢٢٧	٢٧٢٤	٢٨٠٢	٢٧١٨	%١٨,٨	%١٦,٢
الامارات	١٤٦	٤٦٤	١٢٢٣	١٥٩٩	١٥٠١	%٠,٥	%٠,٤
مصر	١٤٤	٣١٣	١٢٥٨	١٣٦٥	١٢٩٢	%٤,٨	%٤,٨
الاردن	١١	١١٥	١٠٤٩	١١٥٠	١٢٨٨	%١٢,٦	%١٥,٧
العالم	١٠٨١٢٩	١٩٧٩٣٠	٤١٩٥١٨	٤٥٩٦٦٢	٤٨٣٢٨٠	%٢,٤	%٢,٦

المصدر: World Trade Organization, International Trade Statistics, 2015, p 121

ملاحظة : تم ترتيب الدول من الاكبر إلى الاصغر وفقا لحجم صادرات الدولة فى عام ٢٠١٤.

ويتضح من الجدول السابق أن قيمة صادرات مصر من الملابس الجاهزة نمت بمعدلات كبير فى الأربعة عشر سنة الاخيرة فقد زادت قيمة الصادرات المصرية من ٣١٣ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى ١٢٩٢ مليون دولار عام ٢٠١٤، ورغم ذلك فإنها مازالت متواضعة مقارنة بكثير من الدول العربية والنامية فنلاحظ أنه فى عام ٢٠١٤ تزيد قيمة صادرات كل من تونس والمغرب على صادرات مصر بنسب ٢١٠% ، ٢٥٤% على الترتيب كما أن صادرات مصر لاتقارن بصادرات دول نامية مثل بنجلاديش وفيتنام حيث حققت الدولتان فى عام ٢٠١٤ صادرات بقيمة ٢٤٥٨٤ ، ١٩٥٤٤ مليون دولار بينما حققت مصر صادرات بقيمة ١٢٩٢مليون دولار عن نفس العام وهذا يدل على إمكانية زيادة الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة بمعدلات كبيرة فى حالة الإهتمام بهذه الصناعة وتبنى إستراتيجية قومية لتنميتها.

الفصل الثانى

ملامح صناعة الملابس الجاهزة فى مصر ودورها التنموى

تمهيد :

صناعة الملابس الجاهزة من الصناعات التى مارسها المصريين عبر الزمن وبرعوا فيها ونعمل هنا على تقييم الوضع الحالى لهذه الصناعة فى مصر ودور المشروعات الصغيرة فيها وموقفها التنافسى بعد تحرير التجارة العالمية حتى نتعرف على التحديات التى تواجهها داخلياً وخارجياً الفرص المتاحة من تنميتها.

أولا : وضع صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة فى مصر :

نتناول هنا التطور التاريخى لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى مصر وحجمها الحالى بالإقتصاد المصرى، ومدى مساهمة المشروعات الصغيرة فى هذه الصناعة بمصر والعالم.

١- نبذة تاريخية عن صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى مصر:

لا تعتبر صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في مصر صناعة حديثة، إذ هي إمتداد لصناعة نشأت منذ قديم الأزل، فقد عرف المصريون ألياف النسيج الطبيعية على مرِّ العصور عبر إمتداد الزمن. فالمصريون القدماء هم أول من زرعوا الكتان، وإستخدموه في غزل خيوط رفيعة صنعوا منها أنواعًا جيدة من النسيج والملابس، كما أن المصريين هم أول من فكروا في طريقة عملية لنسج الأقمشة فتوصلوا إلى تكوين النسيج من الخيوط الطولية والخيوط العرضية ، وفى العصور القديمة كان إنتاج المنسوجات والملابس الجاهزة يعتمد تماما على المشروعات الصغيرة فهى أصل المشروعات بينما ظهرت المشروعات الكبيرة التى تعتمد على التخصص وتقسيم

العمل والوفورات إبان ظهور أفكار "آدم سميث" خلال القرن التاسع عشر، وما صاحبها من قيام المشروعات الكبيرة بمفهومها الحديث [٢٦].

ومع وصول محمد على لحكم مصر أدخل زراعة القطن فى أوائل القرن التاسع عشر إلى مصر وأصبح أهم محصول تنتجه الدولة ونجد أنه قد سيطر على جميع المشروعات المنتجة للمنسوجات والملابس الجاهزة والتى كانت أغلبها مشروعات صغيرة فى هذا الوقت، وقام بإغلاق جميع الورش الأهلية المنتجة للأقمشة والملابس، وأنشأ ورشأ مجهزة بأحدث الآلات لصناعة النسيج والتى إستوردها من الخارج. ثم أمر العاملين والحرفيين بالورش الأهلية سابقا بالتحول إلى ورش الحكومة للعمل كأجراء. ولقد كانت الصناعة النسجية هى أهم صناعات فى برنامج محمد على الصناعى، حيث كانت تستحوذ على ٧٠% تقريباً من العمالة الصناعية . وبذلك أصبحت أهم صناعة فى مصر آنذاك مملوكة ملكية كاملة للدولة[٢٧].

وقد بدأت صناعات الغزل والنسيج الكبيرة في مصر في أواخر القرن التاسع عشر ، وتحديداً في عام ١٨٩٨ والذي شهد إنشاء الشركة الأهلية للغزل والنسيج، وتعتبر هذه الشركة خير دليل على تطوير هذه الصناعة والنهوض بها. ثم تم إنشاء شركة الغزل النسيجية بالاسكندرية عام ١٩١١ كمحاولة جادة لإقامة وتطوير صناعات نسيجية في مصر، ثم جاءت البداية الحقيقة لقيام ركيزة ثابتة للصناعات النسيجية فى مصر عندما أنشأ بنك مصر شركة المحلة للغزل والمنسوجات التي بدأ إنتاجها في عام ١٩٣٠ .

وقد ساعدت ظروف قيام الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ ، وإنقطاع الواردات الأجنبية من المنسوجات والملابس الجاهزة على إزدهار صناعة الغزل والنسيج في مصر إذ تم إنشاء عدد مِن المشروعات الوطنية في مجال صناعة الغزل والنسيج ، والتي كان مِن أبرزها مجموعة مِن الشركات التي أنشأها بنك مصر، والتي تُعتبر أساساً متيناً لصناعة النسيج في مصر مثل: شركة كفر الدوار، وصباغي البيضة، ومصر/حلوان. وفى هذه الفترة تحقق لمصر الاكتفاء الذاتي من المنتجات

النسيجية بعد أن كانت مستوردة لها [٢٨]. كما إزدهرت فى هذه الفترة المشروعات الصغيرة العاملة فى صناعة الملابس الجاهزة والصناعات المغذية لها لما توفر لها من حماية طبيعية بسبب ظروف الحرب. غير أن عودة الواردات الأجنبية من الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة للمنافسة بعد انتهاء الحرب نتج عنه تحديًا كبيراً أمام هذه الصناعة فى الفترة ما بين (١٩٤٩ – ١٩٥٢) ، الأمر الذي دفع حكومة الثورة إلى إنشاء صندوق دعم الغزل والمنسوجات القطنية في عام ١٩٥٣ لدعم وتطوير الصناعة والعمل على تنمية صادراتها بما يكفل الإستقرار في الأسواق المحلية . ويعزِّز قدرة هذه الصناعة على الازدهار، والتوسُّع، وزيادة قدرتها التنافسية. وهو ما ساعد على تحقيق طفرة كبيرة وسريعة في الصناعات النسيجية في مصر خلال هذه الفترة.

ونظراً لإحتكار القطاع العام هذه الصناعة - بعد تأميم الشركات الكبرى القائمة على صناعة الغزل والنسيج والكثير من الوحدات التابعة التي يملكها الأفراد التي أصبحت تابعة للقطاع العام بصدورقانون التأميمات في يوليو ١٩٦١ - اضطرت شركات القطاع الخاص العاملة في هذه الصناعة إلى اللجوء إما إلى شركات القطاع العام الكبرى للحصول على مستلزمات الانتاج التي تحتاجها، أو للعمل بأجر لدى شركات القطاع العام في صورة عقود مِن الباطن. وقد تميزت هذه الفترة التى أعقبت التأميم بهيمنة القطاع العام على صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة حيث أصبحت شركات القطاع العام العاملة في هذا المجال هى المنتج الأكبر والمستحوذ على الحصة الأغلب في السوق المحلِي . فقد أصبح نشاط هذه الشركات يُغطِي كافة المنتجات النسجية القطنية، والحريرية، والصوفية، والألياف النباتية ومنتجات التريكو، والملابس الجاهزة. فى حين تخلف دور القطاع الخاص على وجه العموم والمشروعات الصغيرة على وجه الخصوص العاملة فى هذا المجال ، فلم تتجاوز قيمة إنتاج القطاع الخاص من المنسوجات والملابس الجاهزة ١١٦ مليون جنيه فى عام ١٩٦٧ بنسبة ٣٠,٥% من إجمالي قيمة ما أنتجته الصناعة في هذا العام. ولم تتعد صادراته في نفس العام أكثر من ١,٨ مليون جنيه وهو ما يعادل ٣,٦% من

إجمالى صادرات الصناعة، وقد شهدت هذه الصناعة تدهوراً فى أعقاب التأميم وبدأت تظهر بها طاقات عاطلة.

وبتبنى مصر سياسات الإنفتاح الاقتصادي بدايةً مِن السبعينيات بإصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، أتيحت الفرصة أمام القطاع الخاص للدخول في هذه الصناعة ومشاركة القطاع العام. ولكن لم يكن القطاع الخاص مؤهل للنهوض بهذه الصناعة نتيجة عوامل كثيرة أهمها إهمال الدولة لتنميته فى خططها منذ تبنيها للفكر الاشتراكى وحرمانه من العمالة المؤهلة نتيجة إلتزام الدولة بتعيين جميع الخريجين من حاملى المؤهلات العليا والمتوسطة بالحكومة والقطاع العام ، وبالرغم من ذلك دخل القطاع الخاص فى الكثير من المشروعات النسجية إذ وصَلَ عدد هذه المشروعات خلال الفترة من (١٩٧٣ – ١٩٨٣) إلى نحو ٢٤٤٥ مشروعا فى مجالات النسيج والتريكو والملابس الجاهزة والصباغة والتجهيز وبتكاليف إستثمارية بلغت أكثر من ٤٨٠ مليون جنيه مما إنعكس على حجم إنتاجه وصادراته.

وعلى الرغم مِن ما أظهرته بداية عصر الإنفتاح الإقتصادي مِن إنفراجه في هذه الصناعة إلاَّ أن المتابع قد يستطيع الوقوف على أن السنوات الأخيرة قد شَهِدَت تراجعًا ملحوظًا في صناعة الغزل والنسيج فى مصر، إذ إنخفض إنتاج صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في عام ٢٠٠٤ حتى وصل إلى ٥ مليارات دولار، ليسجلَ بذلك أدنى مستوى له منذ عام ١٩٩٧ (٨ مليارات دولار) [٢٩]. للعديد من الاسباب والمعوقات التى سيرد ذكرها خلال هذا البحث.

٢- صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة فى الإقتصاد المصرى :

تشمل الصناعات النسيجية أربع صناعات رئيسية هي : صناعة الغزل، وصناعة النسيج والتجهيز، وصناعة التريكو والمشغولات الوبرية، وصناعة الملابس الجاهزة. وتتوزع الطاقات الإنتاجية لهذه الصناعات ما بين قطاع الأعمال العام والخاص والإستثماري: قطاع الغزل(٩٠% قطاع أعمال عام و ١٠% قطاع خاص واستثمارى)، قطاع النسيج والتجهيز (٦٠% قطاع أعمال عام و٤٠% قطاع خاص

وإستثمارى)، وقطاع التريكو (٢٠% قطاع أعمال عام و ٨٠% قطاع خاص وإستثمارى)، وقطاع الملابس الجاهزة (٣٠% قطاع أعمال عام و٧٠% قطاع خاص وإستثمارى) [٣٠] ونلاحظ هيمنة القطاع الخاص والإستثمارى على صناعة التريكو وصناعة الملابس الجاهزة بينما يهيمن قطاع الأعمال العام على صناعة الغزل وصناعة النسيج.

- **قطاع الصناعات التحويلية:**

وتندرج الصناعات النسيجية تحت قطاع الصناعات التحويلية غير البترولية وبإلقاء نظرة على قطاع الصناعات التحويلية غير البترولية نجد أنه أسهم فى النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بنحو ٠,٨٢ % ، حيث بلغ معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى عن كافة القطاعات لذات الفترة نحو ٥,١ %. وبذلك يتضح أن قطاع الصناعات التحويلية يساهم فى معدل النمو الحقيقى بنحو ١٥,٩%، من جهة أخرى توضح الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الحسابات القومية أن هذا القطاع إستحوذ على نحو ١١,٤% من إجمالى الإستثمارات الكلية المنفذة خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ [٣١].

- **مساهمة صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة فى القيمة المضافة والعمالة :**

وبالنظر للقيمة المضافة التى يحققها قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة للإقتصاد القومى نجد أنها تتناقص كما أنها متواضعة ولا تتناسب مع إمكاناته ومقوماته الموجودة بمصر بدءً من المادة الخام وحتى العمالة وهناك فرصة كبيرة لزيادة القيمة المضافة المحققة من هذا القطاع فى حالة إهتمام الدولة به، وقد اتجهت نسبة القيمة المضافة فى صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة إلى إجمالى القيمة المضافة فى الصناعات التحويلية غير البترولية نحو الإنخفاض من ٣١,٧% فى عام ١٩٧١/١٩٧٠ إلى ١٧,٩% عام ١٩٨٦/١٩٨٥ ثم واصلت إنخفاضها لتصل إلى ١١,٢% فى عام

١٩٩٤/١٩٩٣ ثم إلى ١٠,٦% فى عام ١٩٩٦/١٩٩٥ [٣٢] ونجد أنه فى عام ٢٠٠٧ حققت صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة قيمة مضافة تقدر بـ ٣,٦ مليار جنيه وهى تمثل ٤,٢% من إجمالى ما حققه قطاع الصناعات التحويلية غير البترولية العام والخاص والذى حقق قيمة مضافة تقدر بحوالى ٧٦ مليار جنيه فى نفس العام [٣٣] وهذا دليل على تدهور الوضع النسبى لقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة داخل قطاع الصناعات التحويلية غير البترولية وإنخفاض مساهمته فى تحقيق القيمة المضافة، وبالنسبة لصناعة الملابس الجاهزة نجد أنها حققت فى العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩ والعام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ قيمة مضافة صافية تقدر بحوالى ٢,٦ ، ٢,٨ مليار جنيه على الترتيب وهى قيمة مضافة متواضعة وتمثل حوالى ١% من إجمالى القيمة المضافة الصافية المحققة على مستوى الإقتصاد القومى فى العامين الماليين المذكورين [٣٤] وهذا يدل على عدم إهتمام الدولة بتنمية ودعم هذه الصناعة لكى تساهم فى زيادة الناتج القومى بصورة فعالة.

ويمكن إدراك إهمال الدولة لهذا القطاع من متابعة تطور اعداد العاملين به والذى يدل على تقليص الدولة لدور صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة ، فنجد أنه قد إنخفض عدد العاملين فى صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة بقطاع الأعمال العام من ١٢٣,٣ألف عامل فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وهو ما كان يمثل ٣٣,٩% من نسبة العمالة فى الصناعات التحويلية بقطاع الأعمال العام، إنخفض إلى ٨١,٥ألف عامل فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وهو يمثل ٢٨,٦% من العمالة فى الصناعات التحويلية، ثم إنخفض العدد بشدة فى العام المالى ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ليصل إلى ٦٧,٤ ألف عامل بقطاع الأعمال العام وهو ما يمثل ٢٦% من العمالة فى الصناعات التحويلية بقطاع الأعمال العام[٣٥] .

ولكن رغم هذه الصورة القاتمة فيظل قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة من أكثر القطاعات المستوعبة للعمالة على مستوى الاقتصاد القومى

فنجد أنه فى العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ رغم تواضع مساهمة المنسوجات والملابس الجاهزة فى القيمة المضافة التى تحققت لقطاع الصناعات التحويلية لقطاع الأعمال العام حيث لم تتعدى نسبة مساهمته ٤,٥% من إجمالى القيمة المضافة فنجد أنه إستوعب فى نفس الوقت ٢٦% من حجم العمالة فى ذلك القطاع، وبالتالى فإن الإهتمام بصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة يسهم بشكل فعال فى حل مشكلة البطالة نظراً لكونها صناعة كثيفة العمالة. ويوضح الجدول التالى حجم الأنتاج الحقيقى لبعض الصناعات النسيجية خلال عشر سنوات (٢٠٠٤/٢٠٠٥ – ٢٠١٣/٢٠١٤).

جدول رقم (٤)

انتاج بعض الصناعات النسيجية (٠٤/٠٥ – ١٣/١٤)

المنتج	الوحدة	٠٤/٠٥	٠٥/٠٦	٠٦/٠٧	٠٧/٠٨	٠٨/٠٩	٠٩/١٠	١٠/١١	١١/١٢	١٢/١٣	١٣/١٤
غزل القطن	ألف طن	١٥٩	١٨٦	٨٦	٧٥	١٣٧	١٢٥	٩٧	٧٣	٧٧	٧٢
غزل الصوف	طن	٣٧١٩	٤٠٤١	١٩٣٤	١٧٩٩	٢٠٧٧	١٨٣١	١٥٥٤	١٤٣٣	١٣١٦	١٨٥٤
خيوط خياطة قطن	طن	٦٨٠٣	٤٠٤٦	٦٤٢٤	٧٢١٤	١١١٤٩	٢٥٦	٢٥٧٦	١٢٨١٤	٤٢٧١	١٤٢٢
قماش من قطن خام (دمور)	ألف متر	٤٤٩٥٥	٢١٣٧٧	٣٥٢٦١	٤١٧٥	٤٢٨٢	١٢٧٦	٩٣	١٨٩٥	٢٤٥٨	١٦٩٨
قماش قطن صوف مخلوط	مليون متر	.....	١٧٣	١٤٤	١١٧	١٢٥	٢٣١	١٩٩	١١٨	٨٦	١٠١
قماش صوف	ألف متر	٦٨٧٠	٧٦٣٣	١٧٥٠	٥١٦٨	٧٢٩٨	٤١٢٢	٨٩٩٦	٦٦٤٦	٣٣٩٦	٣٣٦٠
قماش حرير صناعى	ألف متر	٥٨٥٣	٤٦١٩	٤٥٩٨	١١٠٢٨	١٢٤٠٣	١٢٢٧٠	٩٨٥٣	٨٧٣٦	٥٦٢٩	٤٦٤٨
منسوجات أخرى من الالياف الصناعية	ألف متر	١١٧	١٦٠	٤٥	٣٣٦	١٥٢٨	٨٦٦٠	٩٩٢٠	٣٣١٥	----	----
بدل وبنطلونات رجالى وأولاد	بالالف	٢٢١٤٧	١٨٢٣٨	٢١٥٠٧	١٧٧٥٧	٢٤٨٧٩	١٤٥٣٧	١٧٩٣٥	٣٠٥٤٣	٢٥٥٧٥	٢٠٩٣٥

تاييرات وفساتين وجونلان	بالالف	٩٦٤	٤٢٣	١٦٠٣	٣٢٩٥	٢٢٢٦	٢٣٠٧	٣٧٤٦	٦٨٥٨	٤٩٦٢	٥٨٣٤
ملابس جاهزة أخرى	بالالف	٧٦٦٥٩	٧٤٢٧١٩	١٧٨٢٠٥	١٠٤٦٨٤	٦٥٠٤٥	٥٢٣٦٣	٢٢٦٥	٤٨٨٩٨	١١٢٤٠	٣١٨١٤
أرواب ومايوهات وبرانس حريمى	بالالف	٨٥	٧٢	١٣٨	٨٧	٦٧	١٠٧	١٠	١٩١	١٠٣	١٤٨
ملابس خارجية متنوعة	بالالف	١٠٧٦٨٦	٧٢٣٩١٢	١٧٥٢٠٨	١٣٧٤٨	١٧٨٠١	٦٩٢٠٧	٥٤٥٦٠	٣٨٦٠٨	٤٠٨٠٨	٣٨٦٦٠
ملابس نوم رجالى وأولادى	بالالف	٣٧٥٩	١٣٧٧	٨٤٧	١٠٩	٤٣١	٢٣٩	١٠٧٨	١٣٠	٧٥	----
ملابس نوم نساء وبناتى	بالالف	٢٨٦	٧٠٥٢	٣٨١٣	٢٧٥٨	٤٥٨	٧٢٥	٧٨٨	٧٢٧	٢٤٠	٣٠١

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى، سبتمبر ٢٠١٧، ص ٤٨.

يتضح من الجدول السابق أن الثلاث صفوف الأولى تمثل المنتجات الغزلية والخمسة صفوف التالية تمثل المنتج من الاقمشة والمنسوجات أما باقى الصفوف فتمثل المنتج من الملابس الجاهزة، وبشكل عام نلاحظ أنه لم يرتفع حجم الإنتاج الحقيقى خلال العشر سنوات بشكل ملحوظ لأى بند مما يدل على أن الدولة لم تتوجه لهذه الصناعة بأى برامج فعالة لدعمها وتشجيعها، رغم أنه كان من المتوقع زيادة حجم الإنتاج بمعدلات معقولة عبر الزمن نتيجة نمو الإستهلاك المحلى، وزيادة الصادرات المطلوبة وفقا للأتفاقيات الدولية التى أبرمتها مصر.

- **الصادرات والواردات:**

يوضح الجدول التالى قيمة الصادرات والواردات السلعية والميزان التجارى بالأسعار الجارية خلال أربعة عشر سنة منذ عام ٢٠٠٣و حتى عام ٢٠١٦.

جدول رقم (٥)

قيمة الصادرات والواردات والميزان التجارى (٢٠٠٣ – ٢٠١٦)

القيمة : بالمليون جنيه

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجارى
٢٠٠٣	٣٦٨١٢	٦٥٠٨٣	- ٢٨٢٧١
٢٠٠٤	٤٧٦٧٨	٧٩٧١٦	- ٣٢٠٣٨
٢٠٠٥	٦١٦٢٥	١١٤٦٨٨	- ٥٣٠٦٣
٢٠٠٦	٧٨٨٦٤	١١٨٤٨٤	- ٣٩٦٢٠
٢٠٠٧	٩١٢٥٦	١٥٢٥٨٦	- ٦١٣٣٠
٢٠٠٨	١٤٣١٠٧	٢٨٧٧٢٤	- ١٤٤٦١٧
٢٠٠٩	١٣٤٥٨٩	٢٤٩٩٦٨	- ١١٥٣٧٩
٢٠١٠	١٥٤٨٥٠	٣٠٠٣٦١	- ١٤٥٥١١
٢٠١١	١٨٨٣٥١	٣٧١٤٤٥	- ١٨٣٠٩٤
٢٠١٢	١٧٨٥١٢	٤٣٣٦٩٨	- ٢٢٥١٨٦
٢٠١٣	١٩٧٧١٥	٤٥٥٩٩٨	- ٢٥٨٢٨٣
٢٠١٤	١٩٥٢٨٠	٥٢٣٤٤٦	- ٣٢٨١٦٦
٢٠١٥	١٦٨٠٧٤	٥٦٨٩٦٣	- ٤٠٠٨٨٩
٢٠١٦	٢٢٤٣٣٦	٦٧١٦٩٢	- ٤٤٧٣٥٦

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى، سبتمبر ٢٠١٧، ص ١٠٨.

نلاحظ من الجدول السابق العجز المزمن فى الميزان التجارى الذى إرتفع من ٢٨,٢٧١ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٣ حتى وصل إلى ٤٤٧,٣٥٦ مليار جنيه فى عام ٢٠١٦ ، كما نجد أن هذا العجز زاد بنسبة ٦٥,٦% بين عامى ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ ويعود ذلك إلى بداية سريان ما اتفق عليه بجولة أورجواى ١٩٩٤من إتفاقية الجات بشأن تحرير التجارة العالمية وإنتهاء كافة أشكال الحماية والقيود الكمية بنهاية عام ٢٠٠٤، حيث زادت الواردات بمعدل أكبر من زيادة الصادرات مما يدل على عدم إستغلال مصر الفترة الإنتقالية التى إستغرقت عشرة سنوات فى تحسين قدراتها الإنتاجية لإستيعاب تحديات تحرير التجارة، وقد حدث فى السنوات التالية قفزات كبيرة فى قيمة

الواردات مما فاقم العجز فى الميزان التجارى فى السنوات التالية. بإستثناء عام ٢٠٠٩ الذى قلت فيه قيمة الواردات عن عام ٢٠٠٨ حيث كانت قيمة الواردات فى عام ٢٠٠٩ تقدر بقيمة ٢٤٩,٩٦٨ مليار جنيه بعد أن سجلت ٢٠٠٨ واردات بقيمة ٢٨٧,٧٢٤ مليار جنيه مما ساهم فى تقليل عجز الميزان التجارى فى ٢٠٠٩ بمقدار ٢٠% ، ويعود ذلك للأزمة المالية العالمية التى ظهرت فى أواخر عام ٢٠٠٨. ولكن سرعان ما عادت الواردات للزيادة بقيم تفوق بكثير قيم الزيادة فى صادراتنا السلعية وبالتالى تفاقم العجز فى الميزان التجارى .

ويوضح الجدول التالى قيمة الصادرات والواردات من المنسوجات ونسبتها من إجمالى الصادرات والواردات الكلية خلال أثنى عشر سنة منذ عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠١٥).

جدول رقم (٦)

قيمة الصادرات والواردات من المنسوجات والملابس الجاهزة ونسبتها من إجمالى الصادرات والواردات الكلية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٥)

القيمة:بالمليون جنيه

السنة	صادرات نسيج ومصنوعاته	نسبة الصادرات النسجية الى إجمالى الصادرات	واردات نسيج ومصنوعاته	نسبة الواردات النسجية الى إجمالى الواردات
٢٠٠٤	٦٢٤٣	%١٣,١	٢٧٥٧	%٣,٥
٢٠٠٥	٣٧٧٠	%٦,١	٢٨٧٩	%٢,٥
٢٠٠٦	٣١٢٥	%٤	٣٠٨٩	%٢,٦
٢٠٠٧	٣٦٨٠	%٤	٣٣٠٦	%٢,٢
٢٠٠٨	١٠١٥٥	%٧,١	١٣٣٥٣	%٤,٦
٢٠٠٩	١٣٧٦٥	%١٠,٢	١٣٦١١	%٥,٤
٢٠١٠	١٧٥٣٨	%١١,٣	١٦٤٧٠	%٥,٥
٢٠١١	٢٠٤٩٣	%١٠,٩	١٧٥٥٣	%٤,٧
٢٠١٢	١٧٦٨٨	%٩,٩	١٨١٠٩	%٤,٢

٢٠١٣	٢١٣٢١	%١٠,٨	٢٢١٣٤	%٤,٩
٢٠١٤	٢٢٩٤٨	%١١,٨	٢٦٧٦٦	%٥,١
٢٠١٥	٢٢٦٣٣	١٣,٥	٣٢٢٩٠	%٥,٧

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى، سبتمبر ٢٠١٧، ص ١١١.

ملحوظة : العمود الثالث والخامس من إعداد الباحث.

يتضح من الجدول السابق الاتى:

أ- بالنسبة للصادرات النسجية نلاحظ الإنخفاض البسيط فى مساهماتها فى إجمالى الصادرات السلعية حيث أنخفضت مساهمتها من ١٧,٥% فى عام ٢٠٠١ إلى ١٣,١% فى عام ٢٠٠٤، ثم إنخفضت مساهمتها بشدة فى عام ٢٠٠٥ إلى ٦,١% ويعود ذلك إلى بداية سريان ما أتفق عليه بجولة أورجواى بنهاية عام ٢٠٠٤ كما سبق ذكره وعجز الصادرات المصرية على المنافسة بعد إلغاء نظام الحصص، وإستمر هذا التدهور حتى نهاية عام ٢٠٠٧ ، ثم عاودت الصادرات المصرية النمو والزيادة بدءً من عام ٢٠٠٨ ويرجع ذلك بشكل رئيسى إلى قيام صندوق دعم الصادرات [٣٦] بتقديم دعم لمصدرى المنسوجات والملابس الجاهزة بنسبة ١٠% من قيمة الصادرات لمدة ٦ سنوات تبدأ من يناير ٢٠٠٨ وتنتهى فى ديسمبر ٢٠١٣ وهذا ما يفسر زيادة قيمة الصادرات بدءً من ٢٠٠٨ وكذلك زيادة نسبتها من إجمالى الصادرات (وقد تم تخفيض موازنة صندوق دعم الصادرات نظراً للظروف التى تمر بها البلاد حيث تم تخفيض نسبة ٥٠ بالمائة من قيمة المساندة التصديرية لبرامج الدعم كما تم تطبيق معايير جديدة للمساندة التصديرية إعتباراً من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ والتى تستمر لمدة ثلاث سنوات حتى يونيو ٢٠١٧)[٣٧].

ب- بالنسبة للواردات نجد أن هناك زيادة مضطردة فى قيمتها ونسبتها من إجمالى الواردات ولكن لا نستطيع أن نعول على أرقام الواردات كثيراً نظراً لإنتشار

ظاهرة التهريب والتى سنتحدث عنها بالتفصيل فى المبحث التالى والتى تجعل من هذه الارقام أقل كثيراً من حجم الواردات الحقيقي.

والجدول التالى يوضح إجمالى الصادرات النسيجية وقيمة صادرات الملابس الجاهزة ونسبة صادرات الملابس الجاهزة إلى إجمالى الصادرات النسيجية خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٥) :

جدول رقم (٧)

نسبة مساهمة صادرات الملابس الجاهزة فى إجمالى الصادرات النسجية المصرية

خلال (٢٠٠٥ – ٢٠١٥)

القيمة : بالمليون جنيه

السنة	صادرات نسيج ومصنوعاته	صادرات ملابس جاهزة	نسبة صادرات الملابس الجاهزة إلى إجمالى الصادرات النسجية
٢٠٠٥	٣٧٧٠	١٠٦١	%٢٨,١
٢٠٠٦	٣١٢٥	٨٣٠	%٢٦,٥
٢٠٠٧	٣٦٨٠	١٠١٢	%٢٧,٥
٢٠٠٨	١٠١٥٥	٤٢٨٧	%٤٢,٢
٢٠٠٩	١٣٧٦٥	١٣٤٣	%٩,٨
٢٠١٠	١٧٥٣٨	٧٨٦١	%٤٤,٨
٢٠١١	٢٠٤٩٣	٩٢٦٠	%٤٥,٢
٢٠١٢	١٧٦٨٨	٧٦٢٧	%٤٣,١
٢٠١٣	٢١٣٢١	٩٨٢٠	%٤٦
٢٠١٤	٢٢٩٤٨	١٠١٢٠	%٤٤,١
٢٠١٥	٢٢٦٣٣	١٠٣٥١	%٤٥,٧

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى، سبتمبر ٢٠١٧، ص ١١١.

ملحوظة : العمود الرابع من إعداد الباحث.

يتضح من الجدول السابق أن صادرات الملابس الجاهزة مثلت حوالى ربع صادراتنا النسجية من عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠٠٧ وهى نسبة منخفضة نظراً لكون الملابس الجاهزة هى المنتج النهائى للصناعات النسجية ويحتوى على أعلى قيمة مضافة تحققها الصناعة وبالتالى يجب أن تمثل صادرات الملابس الجاهزة النسبة العظمى من قيمة صادراتنا النسجية، ونجد أنه رغم إلغاء نظام الحصص بنهاية ٢٠٠٤ وفقاً لإتفاقية الجات (جولة أورجواى ١٩٩٤) وإنخفاض قيمة صادراتنا النسجية بنسبة ٤٠% فى عام ٢٠٠٥ نجد أن صادراتنا من الملابس الجاهزة فى نفس العام قد إنخفضت بنسبة ٢٧% فقط مما يدل على أن صناعة الملابس الجاهزة المصرية هى أقدر صناعة نسجية على المنافسة فى الاسواق الخارجية .

وبدءً من عام ٢٠٠٨ نلاحظ إرتفاع كبير فى قيمة صادراتنا من الملابس الجاهزة وكذلك إرتفاع نسبة مساهمتها فى إجمالى الصادرات النسجية إلى ما فوق ال ٤٠% (بإستثناء عام ٢٠٠٩ نتيجة ظروف الازمة المالية العالمية) ويرجع ذلك لإتباع الدولة لسياسة تشجيع الصادرات حيث قام صندوق دعم الصادرات بتقديم دعم لمصدرى الملابس الجاهزة بنسبة ١٠% من قيمة الصادرات لمدة ٦ سنوات بدأت من يناير ٢٠٠٨ إنتهت فى ديسمبر ٢٠١٣، وهذا ما يفسر هذه الزيادة فى قيمة الصادرات فى السنوات الاخيرة.

٣- دور المشروعات الصغيرة فى صناعة الملابس الجاهزة بمصر :

مع التقدم التكنولوجى وتطور الآلات والمعدات إتجهت صناعات الغزل وصناعات النسيج على مستوى العالم إلى الإعتماد على الآلات بشكل متزايد وكثافة أعلى وأصبحت صناعات كثيفة رأس المال نسبيا وتحتاج إلى رؤس أموال ضخمة بعد أن كانت فى الماضى صناعات كثيفة العمالة ولكن بالنسبة لصناعة الملابس الجاهزة لم يحدث هذا التحول فما زالت تلك الصناعة تعتمد على العمالة بشكل كبير ومازالت إحتياجاتها من الآلات والمعدات محدودة نسبياً رغم التقدم التكنولوجى، أى أنها ما زالت صناعة كثيفة العمالة. ويرجع ذلك بصفة أساسية لخصائص هذه الصناعة والتى

تعتمد على الإنتاج الغير نمطى نظراً لتعدد المقاسات والألوان وتغير الموديلات وفقا للفصول والأذواق وكثرة تفاصيل المنتجات وإختلافها المستمر وكثرة العمليات التى تجرى على المنتج الواحد والتى تتطلب فكراً إبداعياً ويد عاملة أكثر من الآلة مثل تصميم الموديلات وإختيار الألوان والقص والحياكة والتطريز والطباعة والسرفلة وتركيب الإكسسوارات ومراقبة الجودة والكوى والتغليف وغيرها، وبالتالى فإن إقتصاديات الحجم لا تلعب دوراً كبيراً فى هذه الصناعة.

ونظراً لإحتفاظ صناعة الملابس الجاهزة (رغم التقدم التكنولوجى) بكونها صناعة كثيفة العمالة وإحتياجاتها لرأس المال محدودة نسبياً فما زالت المشروعات الصغيرة تلعب دوراً كبيراً فيها. لذلك نجد أن إنتاج الملابس الجاهزة على مستوى العالم تدخل فيه بشكل أساسى المشروعات الصغيرة، فنجد دولة متقدمة مثل إيطاليا وهى من دول الإتحاد الأوروبى المتميزة فى إنتاج وتصدير الملابس الجاهزة تعتمد على المشروعات الصغيرة بشكل أساسى فى الإنتاج، وبشكل عام يصل متوسط عدد العمال في المشروعات الصناعية الإيطالية إلى ٧ عامل، ونجد حوالي ٩٨ % من المشروعات الصناعية يعمل بها أقل من ١٠٠ عامل، كذلك نجد أن ٩٠% من المشروعات الصناعية فى إيطاليا يعمل بها أقل من ٢٠ عامل ولا يضاهيها في ذلك أي دولة أخرى بالإتحاد الأوروبى سوى اليونان وأسبانيا [٣٨] . وإستطاعت المشروعات الصغيرة الإيطالية العاملة فى صناعة الملابس الجاهزة أن تصل إلى العالمية وأصبحت من أقوي المصدرين للملابس ذات الجودة العالية ويعود ذلك إلى أنها تعمل في مجموعات مترابطة وذات علاقات متداخلة بين بعضها البعض وهو ما يطلق عليه التجمعات العنقودية (SME Cluster) .

وبالنسبة للدول النامية نجد أن المشروعات الصغيرة تلعب دوراً أكبر فى هذه الصناعة، لذلك نجد دولة نامية مثل بنجلاديش تعتمد على المشروعات الصغيرة فى إنتاج الملابس الجاهزة بشكل أساسى وحققت نجاحاً كبيراً وإستطاعت أن تغزو الأسواق العالمية حيث إحتلت فى عام ٢٠١٦ المرتبة الثالثة عالمياً كأهم مصدر

للملابس الجاهزة بقيمة صادرات ٢٨ مليار دولار كما سيأتى تفصيله. وبالنسبة لمصر نجد أن المشروعات الصغيرة العاملة فى صناعة الملابس الجاهزة كثيرة ومنتشرة فى جميع أنحاء الجمهورية نظراً لخصائصها التى تناسب مصر حيث أنها لا تتطلب رأس مال كبير لإقامتها كما يتوافر فى مصر مدخلات إنتاجها من مواد خام وأقمشة والعمالة الرخيصة اللازمة لهذه الصناعة، فنجد مثلا أنه يوجد بمحافظة الاسكندرية فقط عدد ٣٠٣١ مشروع صغير يعمل فى صناعة وتفصيل الملابس الجاهزة [٣٩] هذا بخلاف المشروعات الصغيرة العاملة بشكل غير رسمى ولم تظهر فى التعداد الرسمى، ولكن المشكلة فى مصر هى المعوقات التى تحول دون نمو وإزدهار تلك المشروعات لتفعيل دورها التنموى مما يجعل المردود الاقتصادى منها ضعيف مقارنة بالكثير من الدول، كما أن عدم قيام المشروعات الصغيرة العاملة فى صناعة الملابس الجاهزة بالدور المنتظر منها وعدم تكاملها مع المشروعات المتوسطة والكبيرة يؤثر على الصناعة ككل وعلى قدرتها التنافسية داخلياً وخارجياً.

الفصل الثالث

معوقات تنمية صناعة الملابس الجاهزة وسياسة مقترحة لتطويرها

أولاً: معوقات تنمية مشروعات صناعة الملابس:

تمهيد :

تواجه تنمية مشروعات الملابس الجاهزة عدة معوقات تنقسم إلى معوقات داخلية ومعوقات خارجية :

١- معوقات داخلية:

على الرغم من توافر المقومات الأساسية لنمو صناعة الملابس الجاهزة فى مصر على وجه العموم إنتاجاً وتصديراً إلا أنها تواجه العديد من المشكلات والتحديات التى نذكرها فيما يلى :

- عدم منح المشروعات العاملة فى صناعة الملابس الجاهزة مزايا من قبل الدولة تجعلها قادرة على الإستمرار والنمو والمنافسة والتصدير مثل التخفيضات الضريبية أو المزايا التمويلية أوالدعم الفنى أو التسويقى سواء داخلياً أو خارجياً وبالجملة لا توجد رؤية عامة من قبل الدولة لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة العاملة فى هذه الصناعة الهامة والتى يمكن أن تكون مفتاح لحل العديد من مشاكلنا الاقتصادية.
- تعدد أنواع الضرائب على صناعة الملابس الجاهزة مما يمثل عبئاً ثقيلاً على الصناعة ومن أمثلة ذلك ضريبة المبيعات وقدرها ١٨% وضريبة الإيراد العام التى تصل إلى ٢٥% وضريبة الأرباح التجارية والصناعية بالإضافة إلى الضرائب على الاجور والخدمات والضرائب العقارية ورسوم تنمية الموارد، وكذا رسوم التراخيص والتسجيل وغيرها.

- إرتفاع سعر الاقراض من البنوك والمؤسسات شبه الحكومية (مثل الصندوق الاجتماعى للتنمية) مقارنةً بأسعار الاقراض التى تحصل عليها هذه الصناعة فى الدول الرائدة فى صناعة الملابس الجاهزة.
- إرتفاع أسعار الطاقة نتيجة تخلى الدولة تدريجياً عن سياسة دعم أسعارها مما يزيد من تكاليف الإنتاج فقد أعلنت الدولة فى ٢٠١٤ عن إلغاء الدعم على الكهرباء والمحروقات ومياه الشرب والصرف الصحى تدريجياً على أربعة سنوات مما يرفع التكلفة بشكل كبير.
- إنتشار إستيراد الملابس المستعملة الرخيصة، وإقبال المستهلك المحلى عليها وهذه المنتجات ضارة بصحة المواطنين وتنافس المنتجات الوطنية من الملابس الجاهزة بصورة غير عادلة خصوصاً منتجات المشروعات الصغيرة والتى توجه إنتاجها للفئة الأقل دخلاً من المواطنين .
- تهريب الملابس الجاهزة المستوردة عبر الحدود والمنافذ الجمركية بطرق غير مشروعة دون أن تتحمل عبء سداد الجمارك والرسوم وضرائب المبيعات لتباع فى الأسواق بأسعار زهيدة تقل كثيراً عن أسعار مثيلاتها من الملابس الجاهزة المصرية والتى تتحمل بأعباء عديدة فى مراحل الإنتاج والتسويق[٤٠]، ووفقاً لتحذير غرفة الصناعات النسيجية بإتحاد الصناعات المصرية فإن التهريب يعتبر من الجرائم الإقتصادية التى تضر بصناعة الملابس الجاهزة ضرراً بالغاً ، حيث أن تزايد عمليات التهريب سوف يؤدى إلى تهديد مصانع الملابس الجاهزة بالإغلاق وتصفية نشاطها ويؤدى إلى كساد أقتصادى، ويحقق للمهربين أرباحاً غير مشروعة فى مقابل حرمان الدولة من تحصيل إيراد الرسوم الجمركية [٤١] .
- مشاكل مدخلات صناعة الملابس الجاهزة المحلية:

- مشاكل القطن المصرى:

تعتمد صناعة الغزل والنسيج فى مصر بشكل كبير على القطن كمادة خام وبالتالى تتأثر صناعة الملابس الجاهزة بأى مشاكل تواجه تلك المادة

الخام، وتقع الأقطان المصرية ضمن مجموعتى الأقطان فائقة الطول وطويلة التيلة، وتحتل مصر المركز الأول عالمياً من حيث الإنتاج من هذه النوعية من الأقطان بنسبة ١,٨% من حجم الانتاج العالمى طبقاً للتصنيف الدولى [٤٢] وعلى الرغم من هذه المكانة المتميزة لجودة الأقطان المصرية إلا أن تأثيرها على مستوى النشاط الاقتصادى أخذ فى التراجع بدرجة كبيرة، فقد إرتفعت أسعار القطن المصرى بشكل كبير وتراجع الإنتاج من ١١ مليون قنطار فى أوائل الخمسينات إلى ٤,٥ مليون قنطار فى موسم ١٩٩٩/٩٨ بنسبة ١,٢% من الانتاج العالمى كما وصل حجم الإنتاج إلى ٥,٧ مليون قنطار فى موسم ٢٠٠٤/٠٣ ويرجع التراجع فى الإنتاج فى المواسم الأخيرة مقارنةً بأوائل الخمسينات للأسباب التالية:

ا- سوء السياسة الزراعية التى تتبعها مصر والتى أدت إلى تحقيق المزارعون لخسائر من زراعة القطن نتيجة إنخفاض الدعم الحكومى وزيادة تكلفة الزراعة فضلاً عن طول فترة بقاء القطن فى الارض (٩ شهور) مما أدى إلى الإنكماش التدريجى فى المساحة المنزرعة قطناً وإحلاله بمحاصيل أكثر ربحية للفلاح، فقد إنكمشت المساحة المنزرعة قطن من ١,٨٧٢ مليون فدان عام ١٩٦١/٦٠ إلى ٠,٧٣٠ مليون فدان عام ٢٠٠٤/٠٣.

ب- إرتفاع درجة المنافسة العالمية بدخول عدد كبير من الدول سوق إنتاج الأقطان عالية الجودة مثل الهند وبعض جمهوريات الإتحاد السوفيتى.

ج- تحول الطلب العالمى عن الأقطان الطويلة الممتازة فى صالح الأقطان الأقل جودة وذلك بسبب التطور التقنى فضلاً عن زيادة الطلب العالمى على الألياف الصناعية وزيادة حجم إنتاجها.

د- تزايد حدة المضاربات والمزايدات فى سوق القطن من بعض الجهات وما أدى إليه من إرتفاع فى الأسعار لصالح المستغلين من التجار بينما لم يستفد مزارعى القطن من هذا الإرتفاع بالأسعار.

ه- أدى الخلط الذى يحدث فى الأصناف والسلالات إلى تدهور الصفات الفنية للقطن المصرى.

- مشاكل صناعات الغزل وصناعات النسيج المصرية :

تمد صناعات الغزل وصناعات النسيج صناعة الملابس الجاهزة بمدخل الإنتاج الرئيسى لهذه الصناعة وهى الأقمشة والتى تعد أكبر عنصر من عناصر التكلفة فى صناعة الملابس الجاهزة وعند إمتلاك صناعات غزل ونسيج محلية متطورة وناجحة تتحقق ميزة تنافسية كبيرة لصناعة الملابس الجاهزة، وبالتالى فإن مشاكل صناعات الغزل والنسيج تؤثر بصورة مباشرة على صناعة الملابس الجاهزة وتقلل من قدرتها التنافسية. وتعانى صناعات الغزل والنسيج العديد من الصعوبات وهى[٤٣] :

ا- تخلف صناعات الغزل والنسيج تكنولوجياً نتيجة عدم تطوير الآلات والمعدات المستخدمة فنجد أن حوالى ٢٥% من الآلات والمعدات فى حالة جيدة وحوالى ٣٥% منها يحتاج إلى عمرات كاملة والباقى يحتاج إلى إحلال وتجديد، ويعود ذلك إلى أن معظم مصانع الغزل والنسيج فى مصر هى قطاع عام وقد عانت من سياسات خاطئة أدت إلى تدهورها نتيجة إنخفاض مصادر التمويل وإنخفاض الإيرادات بسبب سياسات الدعم والعمالة الزائدة بالإضافة إلى سوء الإدارة .

ب- إرتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج والمواد الخام (القطن) والمواد الكيماوية التى تدخل فى العملية الإنتاجية.

ج- تهريب الأقمشة والغزل المستورد إلى داخل البلاد يشكل تهديداً كبيراً لصناعات الغزل والنسيج المصرية وهناك بمصر مافيا كبيرة متخصصة

فى تهريب هذه المنتجات عبر الحدود والمنافذ الجمركية بطرق غير مشروعة، كما يعتبر نظام السماح المؤقت (الدروباك) من أحد وسائل تهريب الاقمشة والغزل المستورد حيث يتم بموجبه إستيراد كميات كبيرة من الأقمشة والغزل لتصنيعها وإعادة تصديرها ولكن فى الواقع لا يتم إعادة تصديرها بالكامل ويستنزل منها تحت حساب الفاقد نسبة ٥٠% (تحدد وزارة الصناعة نسبة فاقد لهذه الصناعة على النسيج المستورد بنسبة تتراوح مابين ٢٠% إلى ٥٠%) والنتيجة تسرب كميات كبيرة من الغزل والأقمشة المستوردة إلى السوق المصرية دون أن يحصل عليها رسوم جمركية وضريبة مبيعات وبالتالى يعرض شركات الغزل والنسيج المصرية إلى منافسة غير عادلة ويؤثر سلبياً على قدرة السوق المصرى فى إستيعاب الإنتاج المحلى .

د- تراكم الديون ومواجهة الشركات صعوبة فى الحصول على التمويل .

كل ما سبق أدى إلى إنخفاض الطاقة الإنتاجية لهذه الصناعات وإرتفاع أسعار منتجات الغزل والنسيج المصرية عن أسعار الغزل والأقمشة المستوردة بالإضافة إلى إنخفاض جودتها (فسوء حالة الآلات وتخلفها تكنولوجيا أضاع ميزة القطن المصرى طويل التيلة بتحويله إلى غزل ومنسوجات ذات جودة منخفضة) وعدم تناسبها مع متطلبات صناعة الملابس الجاهزة من حيث الذوق والسعر مما جعل صناعة الملابس الجاهزة تتحول عن الإنتاج المصرى وتعتمد على المدخلات المستوردة.

٢- معوقات خارجية :

رغم نجاح مصر فى توقيع العديد من الإتفاقيات التى تعطيها العديد من المزايا الجمركية وتتيح لها فرصة النفاذ والتصدير لأكبر الأسواق العالمية المستوردة للملابس الجاهزة بدون عوائق تذكر وتحقق لها ميزة تنافسية كبيرة على العديد من الدول المنافسة والمصدرة لنفس الأسواق (كما سبق تفصيله فى المبحث السابق) إلا أن منتجى ومصدرى الملابس الجاهزة فى مصر لم يستفيدوا من هذه الإتفاقيات بالقدر

الكافى فما زال حجم صادرات مصر من الملابس الجاهزة متواضع وقد قدر بحوالى ١,٢٥ مليار دولار عام ٢٠١٢، وهو رقم صغير جداً مقارنةً بالعديد من الدول النامية والتى من المفترض نظرياً تفوقنا عليها نظراً لحداثة عهدها بهذه الصناعة مقارنةً بمصر بالإضافة لإمتلاك مصر العديد من المقومات التى تؤهلها لإعتلاء مكانة متقدمة بين مصدرى الملابس الجاهزة على مستوى العالم .

فبالاضافة إلى التحديات والمشاكل الداخلية التى تواجهها صناعة الملابس الجاهزة والتى تمثل أحد معوقات التصدير، فإنها تواجه بعض التحديات الخارجية والتى تحد من قدرتها على التصدير وهى:

- وجود سلبيات فى التسويق الخارجى : تتمثل فى عدم الالتزام بمواعيد التسليم والافتقار إلى تلبية متطلبات العميل من حيث الاذواق والموضة مع عدم الإستجابة السريعة لمتطلبات ومتغيرات الأسواق العالمية، ويرجع ذلك لعدم توافر الخبرات التسويقية لتصريف المنتجات فى الأسواق العالمية خصوصاً لدى المشروعات الصغيرة.
- عدم تقديم الدولة الدعم الفنى فى مجال التسويق الخارجى للمشروعات العاملة فى مجال إنتاج وتصدير الملابس الجاهزة فلا يوجد جهود منظمة كافية من قبل مؤسسات الدولة حتى تستطيع الملابس المصرية النفاذ إلى الأسواق الخارجية فلا يوجد إستراتيجية قومية تتبنى تصدير منتجات تلك المشروعات.
- إستخدام أشكال جديدة للحماية [٤٤] : فعلى الرغم من إنتهاء كافة أشكال الحماية والقيود الكمية بنهاية عام ٢٠٠٤ وتحويلها إلى قيود تعريفية فقط ، فإن الدول المتقدمة والصناعية ما زالت تلجأ إلى إستخدام بعض القيود التى تسمح بها إتفاقية الجات وتحد من قدرة الصادرات المصرية على النفاذ لتلك الأسواق ومن أهم تلك القيود غير التعريفية أو الإجراءات الحمائية الجديدة :

ا- إجراءات مكافحة الإغراق فى مواجهة إنخفاض الأسعار.

ب- الإجراءات التعويضية فى مواجهة الدعم.

ج- الإجراءات الوقائية فى مواجهة زيادة الواردات.

د- معايير الجودة الشاملة (ISO 9000) حيث لاتقبل فى السوق العالمى سلعة لا تحمل شهادة الايزو.

ه- معايير البيئة حيث يحظر تجارة ملابس إستخدم فى إنتاجها مواد ضارة بالبيئة أو الصحة العامة.

و- معايير العمل (SA8000) التى تحظر الصادرات التى تعتمد على الأطفال.

- زيادة حجم التجارة البينية بين التكتلات الإقليمية:

من الأسباب التى تزيد مخاوف الدول النامية المصدرة للمنتجات النسيجية تزايد ظاهرة الاندماج الإقليمى التى تعد إحدى سياسات التجارة التمييزية أو الحمائية طبقاً للنظرية الإقتصادية، فهى إن كانت تحرر التجارة بين الدول الأعضاء فإنها فى ذات الوقت تكفل نوعاً من الحماية أو التمييز ضد الدول غير الأعضاء وبالتالى فهى تحد من التدفق الحر للتجارة السلعية وتؤثر سلبياً على نمط تخصيص الموارد على مستوى العالم، وتخشى مصر والعديد من الدول النامية من تزايد ظاهرة التجارة الإقليمية البينية ومخاطرها فى الحد من فرص النفاذ للأسواق وهذا ما دفع مصر لإبرام العديد من الإتفاقيات لإقامة منطقة تجارة حرة مع الدول العربية (سوق عربية مشتركة) ومنطقة تجارة حرة أخرى مع دول الكوميسا عام ١٩٩٨ ، وإتفاق الشراكة الأوروبية عام ٢٠٠١

لإقامة منطقة تجارة حرة وإتفاق المنطقة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وأخيراً إتفاقية الكويز مع الولايات المتحدة وإسرائيل .

- سيطرة الشبكات السلعية على الإنتاج والتجارة العالمية والتسويق :

نتيجة زيادة حدة المنافسة بين الدول المتقدمة حول البحث عن أقل المواقع أو الدول تكلفة وأقربها جغرافيا، كأحد محددات الميزة التنافسية فى هذه الصناعة، وكرد فعل لسرعة تغير الأذواق وتزايد أهمية عامل الوقت، فقد شهد النظام العالمى تزايد فى سيطرة الشبكات السلعية العالمية على إنتاج وتجارة المنسوجات والملابس الجاهزة، وتضم هذه الشبكات عددا كبيرا ومتنوعا من الانشطة المرتبطة بالبحث والتطوير والتصميم والإنتاج والدعاية والإعلان والتسويق [٤٥]، ومن أهم خصائص هذه الشبكات أن الذى يتولى توجيه العمل داخل الشبكة هم المشترون Buyer-driven ، وغالباً ما يكونوا تجار تجزئة أو شركات التسويق أو منتجى العلامات التجارية Branded Manufacturers فى الدول المتقدمة.

حيث يقوم الذى يوجه العمل داخل الشبكة (المشترون فى صناعة الملابس الجاهزة) من خلال السيطرة على عناصر الإنتاج الرئيسية مثل المعلومات والمهارات والموارد والتصميم والعلامات التجارية، بتصميم المنتجات النهائية وتحديد مواصفاتها وتقسيم العمل بين وحدات الإنتاج الأكثر كفاءة لتخفيض التكاليف حيث تقوم عن طريق التعاقد من الباطن بنقل مستلزمات إنتاج الملابس للدول النامية الأكفأ فى هذه الصناعة والأرخص ثم تعيد إستيرادها فى صورة منتج نهائى يحمل علاماتهم التجارية وبالتالى لا يستفيد منتجو الملابس الجاهزة فى الدول النامية ومنها مصر من هذه العملية إلا بقدر قليل ومعظم القيمة المضافة المتولدة يحصل عليها المسيطرون على تلك الشبكات السلعية الدولية.وهذا ما يطلق عليه التجارة داخل الصناعة Intra-industry trade والتى نمت على حساب التجارة التقليدية.

ثانياً: سياسات مقترحة لتنمية صناعة الملابس الجاهزة:

تعتبر صناعة الملابس الجاهزة من الصناعات الواعدة والمرشحة لحل العديد من المشاكل الاقتصادية التى تعانى منها مصر بسبب تمتعها بخصائص تناسب ظروف مصر الحالية كونها صناعة كثيفة العمالة ولا تعتمد على مهارة العمل الفائقة كما أنها تمتاز بإنخفاض تكلفة التكنولوجيا الحديثة نسبياً مقارنةً بالقطاعات الصناعية الأخرى كما أن تكلفة توفير فرصة العمل الواحدة بصناعة الملابس الجاهزة منخفضة وهى فى مصر من ٢٥ – ٣٠ ألف جنيه وهى من أقل تكاليف فرص العمل على الإطلاق فى مجال الصناعات التحويلية وتمتاز أيضا بإرتفاع القيمة المضافة.

وبالتالى فإنه فى حالة تركيز الدولة على تلك الصناعة والصناعات المغذية والداعمة لها وإزالة المعوقات التى تعترض تنميتها فسوف تستوعب هذه الصناعة أعداداً كبيرةً من العمالة وتساهم فى حل مشكلة البطالة كما أنها ستحقق قيمة مضافة مرتفعة للإقتصاد القومى وسوف تحد من الواردات وتزيد من الصادرات وبالتالى تساهم فى تخفيض عجز الميزان التجارى، وعلى ضوء ما تم عرضه من صعوبات تواجه الصناعة سيتم عرض بعض السياسات المقترحة والتى تساهم فى القضاء على تلك المشكلات.

١- لكى تنجح مصر فى تنفيذ إستراتيجية تنموية تساهم فى حل مشاكلها الإقتصادية يجب وضع إستراتيجية يتم التركز فيها على تنمية عدد محدود من الأنشطة الإنتاجية الواعدة التى تتوافر لها مقومات النجاح وذات المردود الاقتصادى والاجتماعى المباشر والغير مباشر الكبير حال النجاح فى تنميتها، لذلك يجب أن تركز مصر على بعض الأنشطة الإنتاجية الواعدة دون غيرها حتى لا تهدر مواردها المحدودة ومجهوداتها التنموية، ونجد هنا أن صناعة الملابس الجاهزة من أكثر الأنشطة الإنتاجية المرشحة أن توضع ويتم التركيز عليها ضمن

إستراتيجية قومية للتنمية، نظراً لما تتمتع به مزايا ومقومات نجاح ولآثارها التنموية المباشرة والغير مباشرة الكبيرة.

٢- ولضمان نجاح تلك الإستراتيجية يجب أن تتضمن تشجيع إنشاء مشروعات صغيرة جديدة تعمل فى مجال صناعة الملابس الجاهزة والصناعات المغذية لها وتشجع المشروعات الصغيرة القائمة على النمو وذلك عن طريق منحها إعفاءات ضريبية ومزايا وتسهيلات تمويلية ودعم فنى وتسويقى خصوصاً فيما يخص التسويق الخارجى من إقامة معارض خارجية وتعريف تلك المشروعات بإحتياجات الأسواق الخارجية من كميات ملابس ونوعيتها من حيث المادة الخام والذوق وكيفية التصدير، لزيادة حجم الإنتاج والصادرات والعمالة فى هذه الصناعة الواعدة والتى تتمتع مصر فيها بالعديد من المميزات.

٣- إنشاء قاعدة بيانات حديثة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة العاملة فى مجال إنتاج الملابس الجاهزة مبنية على تعريف واضح لحجم كل مشروع، توضح أعداد العاملين بالصناعة وحجم الإستثمار فيها والتوزيع الجغرافى للمشروعات وحجم الإنتاج والصادرات حتى تستطيع الدولة تحديد الإحتياجات التنموية للصناعة والتوجه لها بالسياسات المناسبة التى تزيد المردود الإقتصادى والإجتماعى لصناعة الملابس الجاهزة فى مصر.

٤- توحيد المواصفات والمعايير القياسية على جميع المشروعات العاملة فى إنتاج الملابس الجاهزة بحيث يكون هناك معايير ومواصفات قياسية محددة لا يمكن الإنحراف عن العمل بها.

٥- تسهيل إجراءات نفاذ الأعمال وممارستها فى صناعة الملابس الجاهزة وإزالة العقبات والعراقيل البيروقراطية التى تعتريها وتحد من إستمراريتها ومن أمثلة ذلك تسهيل إجراءات تأسيس الشركات وإستخراج التراخيص وتسجيل الملكية وسداد الضرائب وإجراءات التصدير

والاستيراد وإنفاذ العقود والتقاضى وتصفية المشروعات وإستقرار المناخ وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وبحوث السوق وإقتراح منتجات جديدة وأسواق جديدة وتقديمها دون مقابل للمشروعات الصغيرة.

٦- إقامة تجمع عنقودى لمشروعات صناعة الملابس الجاهزة والصناعات المغذية لها بالمنطقة الصناعية ببرج العرب الجديدة بالاسكندرية يوجه إنتاجه للتصدير نظراً لما تتمتع به الاسكندرية من مقومات تنموية وبنية أساسية تناسب صناعة الملابس الجاهزة وكذلك نظراً لإنضمام المنطقة الصناعية ببرج العرب الجديدة لإتفاقية الكويز والتى تسمح لها بتصدير المنسوجات والملابس الجاهزة للولايات المتحدة بدون رسوم جمركية. بحيث يكون هذا التجمع العنقودى نموذجاً يحتذى به ويتكرر فى باقى محافظات مصر بحيث تستطيع مصر الحصول على المكانة التى تستحقها كمنتج ومصدر كبير للملابس الجاهزة وتستطيع إستغلال المزايا التجارية التى تسمح لها بالنفاذ للأسواق، الناتجة عن الإتفاقيات التجارية المبرمة مع الإتحاد الأوروبى والولايات المتحدة ودول الكوميسا وبعض الدول العربية.

٧- تشجيع إنشاء مشروعات صناعية صغيرة مغذية لصناعة الملابس الجاهزة كصناعة الإكسسوارات والسوست وخيوط الحياكة والزرايز وجميع مستلزمات الملابس الجاهزة.

٨- إلغاء إستيراد الملابس المستعملة لما يترتب عليها من ضرر صحى للمستهلك ومنافسة غير عادلة للملابس المصرية وكذلك هى اداه لتهريب الملابس الجديدة حيث يتم إخفائها بداخل الملابس المستعملة.

٩- الإهتمام بمستوى العمال الفنى وغرس ثقافة وقيم العمل بهم عن طريق الإهتمام بالتعليم المهنى المتخصص فمشكلة العمالة فى مصر هى مشكلة ثقافية فى المقام الأول وليست فنية ويتضح هذا جلياً عندما نجد مصانع ملابس جاهزة تستعين بعمالة أجنبية رغم وفرة الأيدى العاملة بمصر[٤٦].

١٠- ينبغى على الحكومة دراسة ظاهرة تهريب الملابس الجاهزة المستوردة وإتخاذ كافة الوسائل لإيقاف عمليات التهريب والتى أضرت بصناعة الملابس الجاهزة وتقف حجر عثرة فى سبيل تنميتها وتطويرها.

١١- ضرورة الإهتمام بتنمية المهارات التسويقية لدى العاملين بصناعة الملابس الجاهزة ووضع إستراتيجية تسويقية قومية لهذه الصناعة لتمكنها من النفاذ للأسواق الخارجية وزيادة حجم صادراتها عن طريق دراسة متطلبات العميل فى الدول المستوردة من حيث الاذواق والموضة وتلبيتها مع الإستجابة السريعة لمتطلبات ومتغيرات الأسواق العالمية .

١٢- بناء قنوات إتصال بين مراكز المعلومات والمصدرين والمنتجين المصريين لتوفير رؤية واضحة عن إحتياجات الأسواق المستهدفة وتوقيت هذه الإحتياجات والسلع المنافسة للمنتجات المصرية فى هذه الاسواق ومستويات الأسعار العالمية وفرص التصدير المتاحة.

١٣- تيسير النظم الجمركية والضريبية عن طريق مراجعة التشريعات المنظمة لها وإعادة النظر فى الرسوم الجمركية والضرائب المقررة على الصناعة والتى تصل إلى ١٣ نوع [٤٧] بما يكفل تخفيف العبء الضريبى عن هذه الصناعة لتشجيعها ولتتمكن من النمو وبما لا يضر بإيرادات الدولة .

١٤- الإلتزام بكافة المعايير البيئية والصحية وكذا معايير الجودة الشاملة طبقاً للمواصفات القياسية الدولية (ISO 9000) بأنواعها، حتى تتفادى المنتجات المصرية إستخدام أشكال الحماية الجديدة ضدها حيث أن هذا الإلتزام هو البوابة الرئيسية لدخول المنتجات المصرية للأسواق الخارجية.

١٥- يجب مراجعة الإتفاقيات الدولية التى أبرمتها مصر خلال السنوات الماضية (مثل الاتفاقيات لإقامة منطقة تجارة حرة مع الدول العربية (سوق عربية مشتركة) ومنطقة تجارة حرة أخرى مع دول الكوميسا عام

١٩٩٨ ، وإتفاق الشراكة الاوروبية عام ٢٠٠١ لإقامة منطقة تجارة حرة وإتفاق المنطقة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية وإتفاقية الكويز مع الولايات المتحدة وإسرائيل) وإعادة تقيمها ودراسة آثارها الإيجابية والسلبية فى ظل الظروف الحالية والعمل على تعديلها إذا لزم الأمر وذلك لوضع إستراتيجية جديدة تعمل على تحقيق أقصى إستفادة ممكنة من هذه الإتفاقيات وتجنب سلبياتها.

١٦- إتباع سياسة زراعية جديدة تعمل على زيادة الكميات المنتجة من محصول القطن، وتتلافى الأخطاء السابقة من جانب الدولة والتى أدت إلى إنكماش المساحات المزروعة قطن وإنخفاض الكميات المنتجة بشكل كبير وألحقت بمزارعى القطن خسائر كبيرة، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق الأخذ بالأسلوب العلمى لمعالجة تلك المشكلة عن طريق الإستعانة بالمتخصصين وإيجاد تعاون بين الهيئات البحثية والدولة ومزارعى القطن .

١٧- التنسيق بين السياسات الإنتاجية للقطن وسياسات التصنيع لشركات الغزل والنسيج وتحقيق التكامل فيما بينهما.

١٨- تشجيع الدولة للقطاع الخاص ودعمه لإقامة صناعات غزل ونسيج جديدة تستخدم التكنولوجيا الحديثة حتى تقدم منتجاتها كمدخلات ملائمة لصناعة الملابس من حيث الجودة والذوق والسعر المقبول، وفى نفس الوقت علاج مشكلات شركات القطاع العام العاملة فى تلك الصناعات والتى تعانى من تقادم الآلات وتهالكها وتراكم الديون.

١٩- تشجيع إقامة صناعات متطورة لإنتاج الألياف التركيبية والغزل والأقمشة المخلوطة وكذلك تشجيع إنشاء صناعات البتروكيماويات لتوفير المادة الخام التى يعتمد عليها فى إنتاج الألياف الصناعية وذلك لتزايد نسبة الإستهلاك العالمى من الألياف الصناعية مقارنة بالأقطان وزيادة الطلب عليها من قبل صناعة الملابس الجاهزة المصرية [٤٨].

الخاتمة

تحتوي الخاتمة على خلاصة البحث وأهم النتائج والتوصيات وذلك كما يلي:

أولا: الخلاصة:

تعتبر صناعة الملابس الجاهزة من الصناعات المهمة في الاقتصاد المصري حيث ترتفع نسبة مساهمة
الصناعة في التشغيل، ولكن تنخفض مساهمتها في القيمة المضافة.
تتمتع مصر بميزة نسبية ظاهرة في صادرات الملابس الجاهزة ولكنها غير مستغلة، فنجد أن حصة مصر السوقية ضئيلة في أكبر 20 دولة مستوردة للملابس الجاهزة مقارنة بالدول المنافسة .

هناك فرصة كبيرة بالنسبة لمصر فى زيادة صادراتها من هذه الصناعة، وبمعدلات كبيرة مما يساهم فى علاج العجز فى ميزان المدفوعات وزيادة الناتج القومى وحل مشكلة البطالة وزيادة مستوى التوظف، بشرط تبنى إستراتيجية صناعية تركز على صناعة الملابس الجاهزة وتدعمها وتدعم المشروعات الصغيرة العاملة فى هذا المجال.

ان أهم سوقين حاليين لصادرات مصر من الملابس الجاهزة هما سوق الإتحاد الأوروبى وسوق الولايات المتحدة الأمريكية إذ بلغ متوسط نسبة صادرات مصر إلى هذين السوقين إلى إجمالى صادراتها فى النصف الثانى من التسعينات والسنوات الاولى من الالفية الجديدة نحو ٥١% ، ٤٢% على التوالى ، ويعنى هذا أن حوالى ٩٠% من صادرات الملابس الجاهزة المصرية تذهب لهذين السوقين ويليهم فى الأهمية السوق العربية والتى يجب الاهتمام بها كسوق لصادراتنا من الملابس الجاهزة حيث إحتلت الامارات والسعودية المركزين الحادى عشر والثانى عشر كأهم مستوردى الملابس الجاهزة على مستوى العالم.

وبالنظر للقيمة المضافة التى يحققها قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة للإقتصاد القومى نجد أنها تتناقص كما أنها متواضعة ولا تتناسب مع إمكاناته ومقوماته الموجودة بمصر بدءً من المادة الخام وحتى العمالة وهناك فرصة كبيرة لزيادة القيمة المضافة المحققة من هذا القطاع فى حالة إهتمام الدولة به.

تواجه تنمية مشروعات الملابس الجاهزة عدة معوقات تنقسم إلى معوقات داخلية ومعوقات خارجية وتعتبر صناعة الملابس الجاهزة من الصناعات الواعدة والمرشحة لحل العديد من المشاكل الاقتصادية التى تعانى منها مصر بسبب تمتعها بخصائص تناسب ظروف مصر الحالية كونها صناعة كثيفة العمالة ولا تعتمد على مهارة العمل الفائقة كما أنها تمتاز بإنخفاض تكلفة التكنولوجيا الحديثة نسبياً مقارنةً بالقطاعات الصناعية الأخرى كما أن تكلفة توفير فرصة العمل الواحدة بصناعة الملابس الجاهزة منخفضة وهى فى مصر من ٢٥ – ٣٠ ألف جنيه وهى من أقل تكاليف فرص العمل على الإطلاق فى مجال الصناعات التحويلية وتمتاز أيضا بإرتفاع القيمة المضافة.

وبالتالى فإنه فى حالة تركيز الدولة على تلك الصناعة والصناعات المغذية والداعمة لها وإزالة المعوقات التى تعترض تنميتها فسوف تستوعب هذه الصناعة أعداداً كبيرةً من العمالة وتساهم فى حل مشكلة البطالة كما أنها ستحقق قيمة مضافة مرتفعة للإقتصاد القومى وسوف تحد من الواردات وتزيد من الصادرات وبالتالى تساهم فى تخفيض عجز الميزان التجارى، وعلى ضوء ما تم عرضه من صعوبات تواجه الصناعة فقد تم عرض بعض السياسات المقترحة والتى تساهم فى القضاء على تلك المشكلات.

ثانيا: النتائج:

١- يمثل قطاع عمال الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، واحداً من أهم القطاعات العمالية في مصر. ويرجع ذلك إلى قدم صناعة الغزل والنسيج، والطبيعة كثيفة العمالة لهذه الصناعة التي يعمل بها نحو مليون عامل.

٢- وقد أسفرت جولة أورجواى عن تحرير تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة عن قيود إتفاقية الألياف المتعددة (Multi – Fiber Arrangement) بصورة تدريجية خلال فترة إنتقالية مدتها عشر سنوات بدأت فى أول يناير من عام ١٩٩٥ وإنتهت فى أول يناير من عام ٢٠٠٥ ، حيث تم التحرير فى إطار إتفاقية منظمة التجارة العالمية وأرست القواعد والأحكام المنظمة لهذه التجارة والتى ظلت لفترة طويلة قرابة الأربعين عاما تحكمها القيود الحصصية والإتفاقيات الثنائية ، وإزدادت حدة المنافسة فى الأسواق الدولية بين الدول المنتجة والمصدرة للمنسوجات والملابس الجاهزة وأصبح الذى يستطيع أن يحصل على حصة متزايدة من السوق هو من يقدم منتجات أكثر جودة وأقل سعراً بشرط قدرتها على إشباع رغبات المستهلكين بمختلف أذواقهم، وأصبح دخول الملابس الجاهزة المستوردة إلى السوق المصرى أكثر سهولة وأصبحت صناعة الملابس الجاهزة المصرية تواجه تحدياً كبيراً فى السوق الداخلى والسوق الخارجى.

٣- وبمراجعة سياسة التجارة الخارجية فى مصر بعد جولة أروجواى نجد أنها تكشف عن نجاح مصر فى التوقيع على عدد من الاتفاقيات لإقامة منطقة تجارة حرة مع الدول العربية (سوق عربية مشتركة) ومنطقة تجارة حرة أخرى مع دول الكوميسا عام ١٩٩٨، وإتفاق الشراكة الاوروبية عام ٢٠٠١ لإقامة منطقة تجارة حرة وإتفاق المنطقة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية وأخيرا أتفاقية الكويز مع الولايات المتحدة وأسرائيل عام ٢٠٠٤، ولكن رغم نجاح مصر فى توقيع تلك الاتفاقيات التى تعطيها العديد من المزايا وتتيح لها فرصة التصدير لأكبر الأسواق العالمية المستوردة للملابس الجاهزة بدون عوائق جمركية أو كمية وتكسبها ميزة تنافسية كبيرة، إلا أن منتجى ومصدرى الملابس الجاهزة فى مصر لم يستفيدوا من هذه الإتفاقيات بالقدر

الكافى فما زال حجم صادرات مصر من الملابس الجاهزة متواضع وقد قدر بحوالى ١,٢٥ مليار دولار عام ٢٠١٢ وهو رقم صغير جداً مقارنة بالعديد من الدول النامية والتى من المفترض نظرياً تفوقنا عليها نظراً لحداثة عهدها بهذه الصناعة مقارنتا بمصر بالاضافة لإمتلاك مصر العديد من المقومات التى تؤهلها لإعتلاء مكانة متقدمة بين مصدرى الملابس الجاهزة على مستوى العالم .

٤- أوروبا وأمريكا الشمالية هما أهم سوقين يستوردان الملابس الجاهزة على مستوى العالم، بينما أهم سوقين يستوردان المنسوجات هما أوروبا وآسيا . أما بالنسبة للصادرات فقد جاءت آسيا فى المقدمة كأهم سوق بالنسبة لصادرات الملابس الجاهزة وكذلك المنسوجات على مستوى العالم وبنسبة تجاوزت نصف حجم الصادرات العالمية من المنسوجات والملابس الجاهزة.

٥- على الرغم من توافر المقومات الأساسية لنمو صناعة الملابس الجاهزة فى مصر على وجه العموم إنتاجاً وتصديراً إلا أنها تواجه العديد من المشكلات والتحديات منها معوقات داخلية متمثلة في دعم الحكومة والاعفاءات الضريبية وسياسة الإقراض واسعار الطاقة ومنها معوقات خارجية متمثلة في المنافسة الحادة لبعض الدول المجاورة وتطبيق معايير الجودة والاشتراطات البيئية.

٦- ونتيجة لهذه المعوقات فقد تم عرض بعض السياسات المقترحة والتى تساهم فى القضاء على تلك المشكلات ومنها على سبيل المثال وضع إستراتيجية يتم التركز فيها على تنمية عدد محدود من الأنشطة الإنتاجية الواعدة التى تتوافر لها مقومات النجاح وذات المردود الاقتصادى والاجتماعى المباشر والغير مباشر الكبير حال النجاح فى تنميتها، لذلك يجب أن تركز مصر على بعض الأنشطة الإنتاجية الواعدة دون غيرها حتى لا تهدر مواردها المحدودة ومجهوداتها التنموية، ونجد هنا أن صناعة الملابس الجاهزة من أكثر الأنشطة الإنتاجية المرشحة أن توضع ويتم التركيز عليها ضمن إستراتيجية قومية للتنمية، نظراً لما تتمتع به مزايا ومقومات نجاح ولآثارها التنموية المباشرة والغير مباشرة الكبيرة.

ثالثا: أهم التوصيات:

١- تسهيل إجراءات نفاذ الأعمال وممارستها فى صناعة الملابس الجاهزة وإزالة العقبات والعراقيل البيروقراطية التى تعتريها وتحد من إستمراريتها ومن أمثلة ذلك تسهيل إجراءات تأسيس الشركات وإستخراج التراخيص وتسجيل الملكية وسداد الضرائب وإجراءات التصدير والاستيراد وإنفاذ العقود والتقاضى وتصفية المشروعات وإستقرار المناخ وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وبحوث السوق وإقتراح منتجات جديدة وأسواق جديدة وتقديمها دون مقابل للمشروعات الصغيرة.

٢- ضرورة الإهتمام بتنمية المهارات التسويقية لدى العاملين بصناعة الملابس الجاهزة ووضع إستراتيجية تسويقية قومية لهذه الصناعة لتمكنها من النفاذ للأسواق الخارجية

٣-الإلتزام بكافة المعايير البيئية والصحية وكذا معايير الجودة الشاملة طبقاً للمواصفات القياسية الدولية (ISO 9000) بأنواعها، حتى تتفادى المنتجات المصرية إستخدام أشكال الحماية الجديدة ضدها حيث أن هذا الإلتزام هو البوابة الرئيسية لدخول المنتجات المصرية للأسواق الخارجية.

٤- تشجيع الدولة للقطاع الخاص ودعمه لإقامة صناعات غزل ونسيج جديدة تستخدم التكنولوجيا الحديثة حتى تقدم منتجاتها كمدخلات ملائمة لصناعة الملابس من حيث الجودة والذوق والسعر المقبول، وفى نفس الوقت علاج مشكلات شركات القطاع العام العاملة فى تلك الصناعات والتى تعانى من تقادم الآلات وتهالكها وتراكم الديون.

٥- مراجعة الإتفاقيات الدولية التى أبرمتها مصر خلال السنوات الماضية وإعادة تقيمها ودراسة آثارها الإيجابية والسلبية فى ظل الظروف الحالية والعمل على تعديلها إذا لزم الأمر وذلك لوضع إستراتيجية جديدة تعمل على تحقيق أقصى إستفادة ممكنة من هذه الإتفاقيات وتجنب سلبياتها.

المراجع

(١) تعرف صناعة الملابس الجاهزة وفقا للتصنيف الصناعى الدولى الموحد لجميع الانشطة الاقتصادية التنقيح ٤ والصادر من الامم المتحدة فى عام ٢٠٠٩ بأنها : جميع عمليات حياكة الملابس (المصنوعة حسب المقاس) بجميع المواد (مثل الجلد والقماش وأقمشة التريكو والكروشيه ، إلخ) لجميع بنود الملابس (مثل الملابس الخارجية والملابس الداخلية للرجال أو النساء أو الأطفال ، وملابس العمل وملابس الخروج إلى الشارع أو الملابس غير الرسمية ، إلخ) والملحقات . ولا يوجد تمييز بين ملابس البالغين وملابس الأطفال أو بين الملابس الحديثة أو التقليدية.وتعود أهمية هذا التعريف إلى كون التصنيف الصناعى الدولي الموحَّد لجميع الأنشطة الاقتصادية هو التصنيف المرجعي الدولي للأنشطة الإنتاجية ، والغرض الرئيسي لهذا التصنيف هو توفير مجموعة من فئات الأنشطة التي يمكن استخدامها لجمع وتبليغ الإحصاءات وفقا لهذه الأنشطة ، بحيث يكون هناك توحيد دولى فى تعريف الانشطة الصناعية . وقد أصبح هذا التصنيف أداة هامة لمقارنة البيانات الإحصائية عن الأنشطة الاقتصادية على الصعيد الدولي.

(2) World Trade Organization, International Trade Statistics, 2015, p 121.

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعى لمنشآت القطاع العام/ الاعمال العام، إصدار مايو ٢٠١٠.

(٤) د. سميحة فوزي، مستقبل الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة في ظل القواعد الجديدة للتجارة العالمية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم (٨٦)، القاهرة، ٢٠٠٣.

(٥) د.عبد النبي عبد المطلب ، دراسة تحليلية حول صادرات الملابس الجاهزة المصرية الواقع وآمال المستقبل، وزارة التجارة والصناعة، الادارة المركزية للبحوث، القاهرة ، ٢٠١٠

(٦) امال ضيف بسيوني القدرة التنافسية للاقتصاد المصري في ظل اتفاقية الجات دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي مع التركيز على صناعة الغزل والنسيج رسالة دكتوراة، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس، ٢٠٠٦.

(٧) سهى المغاورى جوهرى ، اتفاقيات المشاركة المصرية الاوروبية وانعكاساتها على القطاع الصناعى فى مصر،رسالة دكتوراة، كلية الحقوق ، جامعة المنوفية، ٢٠١١.

(٨) لبنى أحمد موسى ، دور السياسات الضريبية فى مواجهة الآثار المحتملة لإتفاقيتى المنسوجات والملابس والتقييم للأغراض الجمركية على قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة فى مصر ، رسالة ماجستير ، قسم المالية العامة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ٢٠٠٧.

(٩) محمد محمد على ابراهيم ، الجات – الاثار الاقتصادية لاتفاقية الجات على قطاع النقل البحرى ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٣ ، ص٥٧.

(١٠) آمال ضيف بسيونى ، صناعة الغزل والنسيج فى مصر بين القيود والتحرر الابعاد – التحديات – رؤية مستقبلية ، مرجع سابق ، ص ٦١.

(١١) محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، على عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، مرجع سابق، ص ٣٤٤.

(١٢) سميحة فوزى: صناعة المنسوجات ترفع الراية البيضاء، مجلة الاهرام الاقتصادى، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ، العدد رقم ١٧٩٧ بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٦، ص ٣٨.

(١٣) آمال ضيف بسيونى ، صناعة الغزل والنسيج فى مصر بين القيود والتحرر الابعاد – التحديات – رؤية مستقبلية ، مرجع سابق ، ص ١٤٠.

(14) World Trade Organization, "International Trade Statistics 2013", World Trade Organization, Geneva, Switzerland, 2013, pp128 - 131.

(١٥) صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات، النشرة الشهرية، الربع الثالث، ٢٠٠٢،ص ص ١٣-١٦.

(١٦) وزارة التجارة والصناعة http://www.tas.gov.eg/Arabic/EU%20Partnership/Agreement/ .

(١٧) يعنى بمنشأ السلعة الجنسية الاقتصادية للسلعة محل التبادل التجارى فالمنشأ هو المكان الذى تصنع فيه السلعة وأمر ضرورى تحديده حتى يمكن الحكم بأحقية أو عدم احقية تمتع السلعة محل التبادل التجارى بمعاملة تفضيلية، انظر: دانتى تريكولى وأخرون، دليل الأحكام الجمركية فى اتفاقية المشاركة الأوروبية المصرية، برنامج الاتحاد الاوروبى لتعزيز التجارة (ج) فى جمهورية مصر العربية، منظمة الاستشارين الاوروبيين، ص٣١.

(18)World Trade Organization, "International Trade Statistics 2013", World Trade Organization, Geneva, Switzerland, 2013, p129.

(١٩) صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات، النشرة الشهرية، الربع الثالث، ٢٠٠٢،ص ص ١٧-٢٧.

(٢٠) آمال ضيف بسيونى ، صناعة الغزل والنسيج فى مصر بين القيود والتحرر الابعاد – التحديات – رؤية مستقبلية ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٤-١٤٥.

(٢١) مركز المعلومات ودعم أتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، صناعة الغزل والنسيج المصرية بين تسرب العمالة وعزوف الشباب ، مرجع سابق ، ص ١٢٥.

(٢٢) المرجع السابق ، ص ١٢٦.

(23) World Trade Organization, "International Trade Statistics 2004 – 2013", World Trade Organization, Geneva, Switzerland, 2004 – 2013.

(24) World Trade Organization, "International Trade Statistics 2015", World Trade Organization, Geneva, Switzerland, 2015, pp115 – 119.

(25) World Trade Organization, "International Trade Statistics", World Trade Organization, Geneva, Switzerland, 2015, p 121.

(٢٦) أيمان مرعى ، المشروعات الصغيرة والتنمية – التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٣.

(٢٧) محمد عبد العزيز عجمية وعبد القادر محمد عبدالقادر ، التاريخ الاقتصادى الحديث(العالم . مصر)، قسم الاقتصاد جامعة الاسكندرية، ٢٠٠٦، ص٢٧٩-٢٩٦.

(٢٨) آمال ضيف بسيونى ، صناعة الغزل والنسيج فى مصر بين القيود والتحرر الابعاد – التحديات – رؤية مستقبلية ، كتاب الاهرام الاقتصادى ، مؤسسة الاهرام ، العدد ٢٣٧ سنة ٢٠٠٧ ، ص ١٠.

(٢٩) مركز المعلومات ودعم أتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، صناعة الغزل والنسيج المصرية بين تسرب العمالة وعزوف الشباب ، ٢٠١٢ ، ص ص ١٩-٢١.

(٣٠) جودة عبد الخالق وأخرون، الصناعة والتصنيع فى مصر الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٣٥٢.

(٣١) مركز المعلومات ودعم أتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، صناعة الغزل والنسيج المصرية بين تسرب العمالة وعزوف الشباب ، مرجع سابق، ص٤٣.

(٣٢) جودة عبد الخالق وأخرون، الصناعة والتصنيع فى مصر الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠، مرجع سابق، ص ٣٦٤.

(٣٣) مركز المعلومات ودعم أتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، صناعة الغزل والنسيج المصرية بين تسرب العمالة وعزوف الشباب ، مرجع سابق، ص ص ٤٦-٤٨.

(٣٤) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى، سبتمبر ٢٠١٣ ، ص ص ١٤٧- ١٤٩.

(٣٥) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعى لمنشآت القطاع العام/ الاعمال العام، إصدار مايو ٢٠١٠، ص ص ٦-٨.

(٣٦) أنشأ ذلك الصندوق بالقانون رقم ١٥٥ لسنه ٢٠٠٢ ، الخاص بتنميه التصدير، بحيث يكون له الشخصية الإعتباريه العامة ويتبع الوزير المختص بالتجاره الخارجيه (وزير الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة) و يهدف الى زياده حجم التصدير وتوسيع مجالاته ورفع القدره التنافسية للصادرات المصرية السلعيه والخدمية.

(٣٧) لمزيد من المعلومات عن سياسات صندوق دعم الصادرات يمكن الرجوع للموقع الالكترونى الخاص بوزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة http://www.mti.gov.eg/ .

(٣٨) مركز المعلومات ودعم أتخاذ القرار بمجلس الوزراء، المشروعات الصغيرة فى مصر المشاكل ومقترحات الحل، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٠٤.
(٣٩)الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشأت ، تعداد المنشآت ، ٢٠٠٦ ، ص ٥٠.
(٤٠) آمال ضيف بسيونى ، صناعة الغزل والنسيج فى مصر بين القيود والتحرر الابعاد – التحديات – رؤية مستقبلية ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .
(٤١) سهى المغاورى جوهرى ، اتفاقيات المشاركة المصرية الاوروبية وانعكاساتها على القطاع الصناعى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٥٧٢.
(٤٢) آمال ضيف بسيونى ، صناعة الغزل والنسيج فى مصر بين القيود والتحرر الابعاد – التحديات – رؤية مستقبلية ، مرجع سابق ، ص ٣٥.
(٤٣) سهى المغاورى جوهرى ، اتفاقيات المشاركة المصرية الاوروبية وانعكاساتها على القطاع الصناعى فى مصر، مرجع سابق، ص ٢٦٥.
(٤٤) آمال ضيف بسيونى ، صناعة الغزل والنسيج فى مصر بين القيود والتحرر الابعاد – التحديات – رؤية مستقبلية ، مرجع سابق ، ص ١٣٥.
(٤٥) لبنى أحمد موسى ، دور السياسات الضريبية فى مواجهة الآثار المحتملة لإتفاقيتى المنسوجات والملابس والتقييم للأغراض الجمركية على قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة فى مصر ، رسالة ماجستير ، قسم المالية العامة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية ، ٢٠٠٧ ، ص١٣١.
(٤٦) وجد الباحث أثناء الزيارات الميدانية لمصانع الملابس أن بعض مصانع الملابس الجاهزة بالاسكندرية خصوصا العاملة فى مجال التصدير تستعين بعمال أجانب من الهند وبنجلاديش فى حدود ١٠% من عدد العمال وهى النسبة التى يسمح بها قانون العمل المصرى، ورغم أن هذه العمالة الاجنبية لا تختلف فى مهارتها الفنية عن العمالة المصرية ورغم أن تكلفتها على صاحب العمل أعلى من العمالة المصرية (يحصل العامل الاجنبى بأسعار ٢٠١٤ على أجر من ٢٥٠-٣٠٠ دولار شهريا بالاضافة إلى تحمل صاحب العمل للسكن والطعام والضرائب والتأمينات) إلا أن صاحب العمل يفضلهم عن العمالة المصرية نظرا لتمتعهم بقيم عمل جيدة فتجدهم أكثر ألتزام وأقل أفتعالا للمشاكل بالاضافة إلى أنتاجيتهم العالية والتى تفوق أنتاجية العامل المصرى بكثير مما يعوض أرتفاع أجورهم عن أجور العمالة المصرية.
(٤٧) سهى المغاورى جوهرى ، اتفاقيات المشاركة المصرية الاوروبية وانعكاساتها على القطاع الصناعى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٧٥.
(٤٨) سهى المغاورى جوهرى ، اتفاقيات المشاركة المصرية الاوروبية وانعكاساتها على القطاع الصناعى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٧٣.